

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة E.N.I.C.A.B بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالبان: مودع وائل
شتوح مريم
تخصص: محاسبة
الأستاذ المشرف: د/العمرى أصيلة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بروبة إلهام	محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	العمرى أصيلة	محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	بن رحمون سليم	محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/ 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ
قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ١٨

(آل عمران: آية 18)

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

بسم الله والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتنزل البركات وتفرج بقدرته الأزمات خالق

الأرض والسماوات الذي أعاننا بفضله وكرمه على إنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان وخالص الدعاء إلى من مد لنا يد العون وساعدنا على إتمام هذا

العمل واخص بالذكر الدكتورة أصيلة العمري لقبولها على الاشراف على هذا العمل، وتوجيهاتها

القيمة والتشجيع المستمر طيلة فترة إنجاز المذكرة.

كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى عمال مؤسسة ENICAB على ما قدموه من

مساعدة و شكر خاص لكل من : استاذة رحمون و محمد الطاهر بن عبد الباقي.

والى اساتذتنا في الكلية : "نوبلي نجلاء ، الهام بروبة ، زعرور نعيمة ، جيلح صالح ، قطاف نبيل

شيخ عبد القادر ، دبابش محمد نجيب" و استاذنا الفاضل " تومي ميلود"

والى كل من ساهم وقدم لنا يد العون من قريب او من بعيد

اليكم جزيل الشكر

إِهْدَاء

الى من بها أكبر و عليها اعتمد و بوجودها أكتسب قوة و محبة لا حدود لها ... أمي الغالية
الى حبيبي و تاج رأسي والذي بدونه لا اجد معنى للحياة الى من حرق فؤادي
غيابه الذي أشواق اليه حتى في المنام جدي الغالي رحمة الله عليه

الى من حبها يجري في عروقي و يلهج بذكرها فؤادي أختي الغالية "ريمة "

الى من كبرت معه و لا أتصور الحياة بدونه الغالي " أكرم "

الى الأخوات التي لم تلدهن امي الى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع

...

الى من برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت ... صديقتي

الى من جمعها الله بنا و أهتمنا بطيبة قلبها و حنيتها "السبتى جيهان"

الى صديقي و زميلي في العمل "مودع وائل "

مريم

إِهْدَاء

إلى من أوصى ببرها في كتابه وأوصى بها المصطفى ثلاثا أمي الغالية "زهور" التي حملتني كرها و
حملت أوجاعي وآلامي معها أدام الله صحتها و حفظها من كل سوء

إلى باب الجنة الذي أمر بحفظه و نص بشكره وبره أبي الكريم " عبد القادر" الذي أفتخر بحمل اسمه رعاه
الله و أطال من عمره

إلى من رحلوا إلى القبر ولم يرحلوا من القلب (جدي و جدتي، عمي و خالتي رحمهم الله جميعا)

إلى عماتي "سعيدة و سعاد" و خالتي "تصيرة" نور العيون و تاج البهاء

إلى من تعبت معي و كانت سببا في تفوقي و مسيرتي عمتي غالية "فوزية"

إلى من كبرت معهم و عشت طفولتي معهم و لا أتصور الدنيا بعيدا عنهم " سليمان ، عبد البسط ، عبد
الجبار ، عماد ، خذير ، طاهر ، نزهاري ، عادل ، أمين ورقية ونسرين ووفاء ورميسة "

إلى كل أصدقائي: " رأفت وإسلام وصلاح وأيمن وبلال ومحمد وياسين وعبد المومن وزين الدين وتوهامي "

إلى من سخرها الله معي في هذا العمل "مريم"

إلى صديق مشواري الذي لم أتخيل هذا العمل بدونه " أخي سهيل "

إلى من كان سندي وأخي و أستاذي " شيخ عبد القادر "

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي من خلال دراسة تطبيقية ميدانية للمؤسسة صناعة الكوابل E.N.I.C.A.B واعتمدنا في أبحاثنا على نماذج إحصائية و نسب مالية لتحقيق غرض هذه الدراسة و الوصول الى نتائج دقيقة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم دراسة تطبيقية حول مؤسسة صناعة الكوابل الوطنية ببسكرة حيث قمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بها و المتمثلة في الميزانية و جدول حساب النتائج و توصلنا الى العديد من النتائج أهمها :

- استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة لأنها تساعد على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف على سياساتها و الظروف التي تمر بها المؤسسة.
- استعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة.
- استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- الغرض من الميزانية المالية و جدول حساب النتائج هو توفر المعلومات حول أداء المؤسسة و السماح بقياس القدرة التجارية و تمكين من التقدير المستقبلي لتسهيل العمل على مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: جدول حساب النتائج ، الميزانية ، التعثر المالي ، النسب المالية ، نموذج ألتمان .

Summary

This study aimed to identify the role of the financial statement analysis's contribution to predicting financial failure through a field-applied study of the E.N.I.C.A.B cable industry, and we relied on statistical models and financial ratios to achieve the purpose of this study and reach accurate results.

To achieve the objectives of this study, we designed an applied study on the National Cable Industry Corporation in Biskra, where we analyzed its financial statements, represented by the budget and the results calculation table, and we reached many results, the most important of which are:

- Using indicators of financial balance and financial ratios to predict the financial failure of the National Corporation for the Industry of Cables in Biskra, because it helps to diagnose the financial condition of the institution and to reveal its policies and the conditions that the institution is going through.
- The use of financial analysis tools can reveal the strengths and weaknesses of the institution.
- Using models to predict financial failure to know the financial position of the institution and take appropriate investment decisions.
- The purpose of the financial budget and the results calculation table is to provide information about the performance of the institution and allow the measurement of commercial capacity and enable future estimation to facilitate work for users of financial statements.

Keywords: results calculation table, budget, financial default, financial ratios, Altman mode

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	الشكر و التقدير
II	الإهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الملاحق
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية والتنبؤ بالتعثر المالي	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
22	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
22	أولا : مفهوم القوائم المالية
23	ثانيا : خصائص القوائم المالية

24	ثالثا : أهداف القوائم المالية
25	رابعا : عرض القوائم المالية
32	المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي لتحليل المالي
32	أولا : مفهوم التحليل المالي للقوائم المالية
32	ثانيا : أهداف و أهمية التحليل المالي للقوائم المالية
33	ثالثا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي و مقوماته
36	رابعا : أساليب و أدوات التحليل المالي
40	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية
40	أولا: تحليل الميزانية
44	ثانيا: تحليل جدول حساب النتائج
46	ثالثا : تحليل قائمة التدفقات النقدية
49	المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالتعثر المالي
49	المطلب الأول: ماهية التعثر المالي و أهميته
49	أولا: مفهوم التعثر المالي و مراحلہ
50	ثانيا: أسباب التعثر المالي و أهميته
51	ثالثا: مظاهر التعثر المالي
51	المطلب الثاني: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي و أهميته

51	أولاً: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي
52	ثانياً: أهمية التنبؤ بالتعثر المالي
52	ثالثاً: مراحل عملية التنبؤ بالتعثر المالي
54	المبحث الثالث: مساهمة تحليل القوائم المالية لتنبؤ بالتعثر المالي
54	المطلب الأول: مقومات عملية التنبؤ بالتعثر المالي
54	المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
57	المطلب الثالث: وسائل وطرق المستخدمة لعلاج التعثر المالي
58	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية واستخدامه في التنبؤ بالتعثر في مؤسسة E.N.I.C.A.B	
61	تمهيد
62	المبحث الأول: تقديم عام و شامل للمؤسسة صناعة الكوابل
62	المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة E.N.I.C.A.B وحدة بسكرة
62	أولاً: نشأة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل E.N.I.C.A.B
63	ثانياً: تعريف بالمؤسسة
64	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
67	المطلب الثالث: التعريف بأهداف المؤسسة و أهمية و منتوج المؤسسة
67	أولاً: التعريف بأهداف المؤسسة

68	ثانيا : التعريف بأهمية المؤسسة
69	ثالثا : التعريف بمنتوج المؤسسة
70	المبحث الثاني : مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة
70	المطلب الأول : عرض القوائم المالية
77	المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية
77	أولا : إعداد الميزانية المختصرة
77	ثانيا : تحليل الميزانية المالية
78	المطلب الثالث : تحليل جدول حساب النتائج
80	المبحث الثالث : التنبؤ بالتعثر المالي باستعمال نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
80	المطلب الأول : التنبؤ بالتعثر المالي باستعمال نموذج ALTMAN& KIDA
82	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام نموذج ZMIJEWSKI &SHERROD
84	خلاصة الفصل الثاني
88-86	الخاتمة
92-90	قائمة المراجع
109-94	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	01
49	مراحل التعثر المالي	02
50	أسباب التعثر المالي	03
53	مراحل التنبؤ بالتعثر المالي	04

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم جدول
55	تصنيف المشروع حسب نموذج Sherrod	01
70	الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2017-2018-2019	02
70	يمثل شرح كيفية حساب في الجداول	03
71	تحليل بواسطة رأس المال العامل	04
71	حسب رأس المال الخاص	05
71	حسب رأس المال العامل الإجمالي	06
72	حسب رأس المال العامل الأجنبي	07
72	حسب الاحتياج في رأس المال	08
72	حسب الخزينة	09
73	حسب نسبة هيكلية الأصول	10
73	حسب نسبة هيكلية الخصوم	11
73	حسب نسبة السيولة العامة	12
74	حسب نسبة السيولة المختصرة	13
74	حسب نسبة السيولة الجاهزة	14
75	حسب نسبة التمويل الدائم	15
75	حسب نسبة التمويل الخاص	16

76	حسب نسبة الاستقلالية	17
76	حسب نسبة التمويل الخارجي	18
76	حسب نسبة ربحية الأصول	19
77	حسب نسبة ربحية الأموال الخاصة	20
77	حسب نسبة ربحية النشاط	21
78	جدول حساب النتائج	22
78	حسب معدل الإندماج	23
78	حسب نسبة تجزئة القيمة المضافة بنسبة للمستخدمين	24
79	حسب نسبة تجزئة القيمة المضافة بنسبة لدولة و الجهات الحكومية	25
79	حسب نسبة تجزئة القيمة المضافة بنسبة للمؤسسة	26
80	البيانات المالية	27
80	حسب نموذج ألتمان	28
81	حسب نموذج كيدا	29
82	حسب نموذج Sherrod	30
83	حسب نموذج zmi jewski	31

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	رقم ملحق
94	نموذج الميزانية	A
95	نموذج جدول حساب النتائج	B
97	نموذج جدول سيولة الخزينة	C
99	نموذج تغير رؤوس أموال الخاصة	D
100	شكل الميزانية الوظيفية	E
101	نماذج التنبؤ بالتعثر المالي	F
103	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	G
104	ميزانية المؤسسة جانب الأصول للسنة المقفلة 2018-2017	H
105	ميزانية المؤسسة جانب الخصوم للسنة المقفلة 2018-2017	I
106	جدول حساب النتائج للمؤسسة للسنة المقفلة 2018-2017	J
107	ميزانية المؤسسة جانب الأصول للسنة المقفلة 2019-2018	K
108	ميزانية المؤسسة جانب الخصوم للسنة المقفلة 2019-2018	L
109	جدول حسابات النتائج للمؤسسة للسنة المقفلة 2019-2018	M

مقدمة

أن ولادة المؤسسة في السوق تعني ولادة مخاطر مرتبطة بها على كل المستويات عموماً وعلى المستوى المالي خصوصاً، مما قد تؤدي إلى زوالها، ولذا وجب مواجهة المخاطر بالتنبؤ لما قد تتعرض إليه المؤسسات الاقتصادية.

اذ يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية بهدف التنبؤ بالمخاطر المالية ، عن طريق تحليل القوائم المالية التي تمثل قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم هذه المؤسسات بحيث يظهر تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي نقاط قوة و ضعف للمؤسسة ، و مدى سلامة أوضاعها المالية ، فالتحليل المالي يكتسب أهمية كبيرة لدى مستعمليه يوماً بعد يوم لما يقدمه من معلومات وبيغية الاطلاع الفعلي لوضعية المؤسسة ، لا بد من ولوج بالحلل المالي الذي يعتمد على أدوات وأساليب التحليل المالي بالمؤشرات المالية التي تقوم على اختيار قدرة النسب المالية في التنبؤ بالمخاطر المالية ، ما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، ما يكون سبباً في بقاء المؤسسة من عدمها و تجنب الوقوع في المخاطر بصفة عامة و خطر المالي بصفة خاصة.

أن إلزامية تحليل القوائم المالية مرتبطة بإلزامية إعدادها ، بحيث تكون للمؤسسة فرصة في تفادي الأخطار المالية و لعلى من ابرز هذه المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية هو خطر تعثر المالي الذي يعبر على اختلال المؤسسة نتيجة مواجهة ظروف غير متوقعة تجعلها غير قادرة على توليد مردود اقتصادي او فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها أن لم يتم معالجته ، وهو أكثر الأخطار التي قد تؤول بالمؤسسة الى الإفلاس ، هذا ما يفرض ضرورة اتباع مجموعة من الطرق و الاساليب التي تساهم في التنبؤ بهذا الخطر ، و لذا وجب التنبؤ بالخطر المالي للمحافظة على مكانة المؤسسة و بروزها في ساحة الاقتصادية .

و منه و من المعلوم أنه لتفعيل دور التحليل المالي يتم الاعتماد و بشكل اساسي على مخرجات النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في الكشوف المالية بالإضافة الى مختلف البيانات المحاسبية و المالية الاخرى المتعلقة بنشاط المؤسسة ، حيث أن في اغلب الأحيان تؤدي القراءة السطحية للكشوف المالية الى استنتاجات مضللة و غير حقيقية لا تعبر عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية و هنا يقع على عاتق المحلل المالي مهمة الاستفادة من هذه البيانات و المعلومات للحصول على نتائج إجابيه و ذلك بتحليلها و تفكيكها بعناية فائقة لتحديد مدى ترابطها و بيان الاهمية النسبية لكل بند من بنودها من خلال استعمال الادوات و الطرق التحليلية المناسبة و بذل الجهود لاستحداث و تطوير اساليب التحليل لتديد المقاييس و المؤشرات المالية التي تسمح بفهم و ادراك الواقع المالي للمؤسسة و استشراف افاقها المستقبلية و تنبؤ بفشل او نجاح ادائها المالي اعتمادا على اهداف التحليل المالي .

الإشكالية

بناءً على ما ذكر سابقاً فإن الإشكالية المراد معالجتها في هذا الموضوع يتم صياغتها على النحو التالي

الى أي مدى يؤدي تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية؟

وانطلاقاً من إشكالية العامة، وبهدف الامام على الموضوع من عدة جوانب قمنا بتجزئة الإشكالية الى أسئلة فرعية، قصد الإجابة عليها، وهي على نحو التالي:

- هل لنظام المحاسبي مالي دور في دعم التحليل المالي بالمعلومات و القوائم الحديثة ؟
- هل يصح استخدام تحليل قوائم المالية كمؤشر لوحده؟
- هل تساعد النماذج الإحصائية في الكشف عن التنبؤ بالتعثر المالي؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات سابقة الذكر قمنا بطرح الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها من خلال البحث:

- ليس لنظام المحاسبي مالي دور في دعم التحليل المالي بمعلوماته و قوائمه الحديثة.
- يصح استخدام تحليل القوائم المالية كمؤشر لوحده.
- تساعد النماذج الإحصائية في كشف عن التنبؤ بالتعثر المالي.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المواضيع المالية لدى المؤسسات الاقتصادية، باعتبار مشكلة التعثر المالي و محاولة التنبؤ بها عن طريق تحليل المالي للقوائم المالية للكشف المبكر عن هذا الخطر بغية تصحيح مسار المؤسسة لتجنب وقوع في العسر المالي، كما تكمن في العناصر التالية :

- استخدام التحليل المالي للقوائم المالية يساهم في توفير معلومات مالية تفيد في عملية التنبؤ.
- كونه يساهم في تحليل ظاهرة التعثر المالي و ضبط المفاهيم المتعلقة بها و ابراز اهم ابعادها.
- يبين اهم المعايير و المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم المركز المالي للمؤسسة على ارض الواقع للوصول لتشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة في الحاضر و التنبؤ بالمستقبل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية.
- الكشف المبكر للانحرافات التي يوجهها الهيكل المالي للمؤسسة للمساهمة بالمزيد من الدقة في التنبؤ و التحليل.

دوافع اختيار موضوع البحث

- الميول الشخصي لهذا الموضوع لما يلعبه من دور هام على مستوى المؤسسة و على مستوى الاقتصاد ككل .

- ارتباط الموضوع محل الدراسة ارتباطا وثيقا بنوع التخصص العلمي الذي ندرسه ، نظرا لصيغة المالية للموضوع .
- محاولة الوقوف على اهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسة

اهداف البحث

- نسعى من خلال دراسة موضوع بحثنا لتحقيق العديد من الأهداف نلخصها في:
- توضيح أهم أساليب و المؤشرات تحليل المالي بغية استخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي.
 - توضيح ظاهرة التعثر المالي وضبط المفاهيم المتعلقة بها
 - توضيح أهم النماذج الإحصائية التي تقوم على المؤشرات المالية
 - تطبيق أدوات التحليل المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية التي تهدف بتنبؤ بوضعها المالي
 - تحديد القيمة المضافة الجديدة من خلال هذا البحث و المتمثلة في التعرف على مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في تزويد المحلل المالي بالبيانات و المعلومات المحاسبية المناسبة لتحقيق اهداف التحليل المالي و المساهمة في تطوير اساليبه.

منهج البحث

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على منهجين الوصفي ، فكان استخدام الاول عبر كامل فصول البحث حسب ما تقتضيه مرحلة المعالجة و ذلك بغرض التعمق في فهم و تبيان العناصر المكونة للموضوع و تحليل مختلف العلاقات من خلال توضيح المفاهيم المرتبطة مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية ، و كذا بتعريف ظاهرة التعثر المالي أسباب و مراحل و خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية الخاصة بتطبيقات العملية ، و أيضا الاستخدامات المختلفة لها للوصول الى استنتاجات تمكننا من الاجابة على الاشكالية المطروحة متضمنة الاسئلة الفرعية للإلمام بالموضوع محل الدراسة .

كما اعتمدنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي ، من اجل الوقوع على الواقع و محاولة اسقاط الدراسة النظرية عليه.

الصعوبات المتوقعة

- تتمثل اهم الصعوبات التي واجهتنا اثناء قيامنا بهذا الدراسة في :
- صعوبة الحصول على القوائم المالية خاصة بعد معرفة موضوع البحث
 - رفض مسيري المؤسسة عن الإدلاء ببعض البيانات عن السياسات المتبعة من طرف المؤسسة
 - تضارب النتائج المالية للمؤسسة بين السيولة و الربحية

الدراسات السابقة

لقد كان في هذا المجال عدة دراسات اهتمت بموضوع التحليل المالي لمحاولين ابراز دوره في التنبؤ بتعثر المالي للمؤسسة نجد منها :

1-دراسة ALTMAN 1998 بعنوان التنبؤ بفشل المالي بالتطبيق على الشركات الكورية

تعتبر هذه الدراسة محاولة لبناء و لاختيار نموذج للتنبؤ بتعثر في الشركات الكورية ، حيث تم استخدام عينة تتكون من اربعة و ثلاثين شركة متعثرة خلال الفترة 1990-1993 و اربعة و ثلاثين شركة اخرى غير متعثرة مماثلة لشركات الاخرى في الصناعة ، و تم التوصل الى نموذجين في التصنيف باستخدام القياسات التالية : حجم الشركة ، معدل دوران الأصول ، المقدرين على السداد ، و الرفع المالي و تم اختيار النموذج الاول على الشركات التجارية العامة ، بينما تم تطبيق النموذج الاخر على الشركات العامة و الخاصة ، و بلغت دقة التصنيف درجة ممتازة اعتمدت على البيانات المالية للسنتين الاولى قبل التعثر ، و على الرغم أن دقة إنخفضت بعد اكثر من سنتين قبل الفشل الا أن هذين النموذجين مازال يزودان الجهات المعنية بإنذار مبكر فعلا للفشل في جميع الحالات ، أن نتائج هذه الدراسة هي ملائمة بشكل خاص لسوق المالي حيث أن هذا النموذج للإنذار المبكر في التعثر المالي يساعد في النمو الاقتصادي و يخفض حالات الافلاس في كوريا.

2-دراسة بسام عبد الله الغصين 2004 بعنوان استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بتعثر المالي لشركات

فهي دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة حيث سعت هذه الدراسة الى بناء نموذج للتنبؤ بتعثر الشركات و ذلك عن طريق إيجاد افضل مجموعة من النسب المالية الغير مستقلة التي تساعد على التنبؤ لشركات المقاولات في قطاع غزة و لعينة مكونة من 10 شركات متعثرة و 16 غير متعثرة للفترة الممتدة من 2000-2002 حيث قامه الباحثة بحساب 22 نسبة لتلك الشركات و بعد تحديد النسب اوصت الباحثة بضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له من اهمية بالغة في وضع مؤشرات هامة تفسر المركز المالي للمؤسسة ، بالإضافة الى ضرورة الاعتماد على النماذج الكمية المتطورة كأدات عملية فعالة لقياس التعسر المالي و التنبؤ به.

3-دراسة محمد نجيب دبابش و طارق قدوري (2010) بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة ، دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية بجامعة الوادي ، و تهدف الى بيان اهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، وأكد الباحثان ضرورة تطبيق هذه المؤسسات للنظام المحاسبي المالي لما يوفره من معلومات مالية غنية يسمح تحليلها باتخاذ القرارات و الاجراءات المناسبة لمواجهة مختلف الظروف المالية التي قد تمر بها المؤسسات الاقتصادية ، و قد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :

*التحليل المالي عملية يتم من خلاله اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية تساهم في مدى نجاح الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة.

*يعتمد التحليل المالي على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية بالإضافة الى مصادر معلومات اخرى

*يتطلب تفعيل التحليل المالي محاسبين مسلحين بالمعرفة العلمية ، الى جانب تطبيق الاساليب الحديثة لضمان قياس الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال.

*غياب التسيير المالي المنضبط في الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و افتقارها للإطارات ذات الكفاءات المهنية يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي و يقوي احتمالات تعثرها المالي نظرا لعدم تحكمها في تسيير تدفقاتها المالية .

هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع دراسة وافية ، تناولنا الموضوع في فصلين ، فصل نظري و اخر تطبيقي ، تسبقهم في ذلك مقدمة و تليهم خاتمة الفصل الاول للدراسة و المعنون بدور التحليل المالي للقوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي ، حيث يتناول العناصر التالية: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي لتعثر المالي ، ثم ماهية التنبؤ بالتعثر المالي ، في حين خصص العنصر الأخير لنماذج التعثر المالي و طرق علاجه.

اما الفصل الاخير فيحتوي على دراسة ميدانية للمؤسسة ENICAB بسكرة حيث تم تطرق إلى : تعريف و تقديم عام بمؤسسة ENICAB بسكرة ، بعدها تناولنا فيه عرض و تحليل القوائم المالية للمؤسسة ، اما فيما يخص نقطة الأخيرة فنخصصت لتبين العلاقة و توضيح مدى أهمية القوائم المالية في التنبؤ بتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مختلف نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتحليل القوائم المالية والتنبؤ

بالتعثر المالي

تمهيد

تجسد الكشوف المالية الهدف الأساسي التي يسعى النظام المحاسبي المالي لتحقيقه و هو تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، كما تساعد على تشخيص و تحليل و تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بكل شفافية ، و تسمح بإمكانية مقارنتها مع باقي المؤسسات الأخرى مما يجعل منها المادة الأساسية لمدخلات التحليل المالي ، و الذي يهتم من خلال مختلف أساليبه بدراسة و تحليل و تفسير محتويات الكشوف المالية بغرض فهم مضمونها و الاستفادة منها مما يمكن من تقييم درجة الأداء المالي السابق للمؤسسة ، و التعرف على توازنها المالية الحالية ، إلى جانب توفير المعلومات الملائمة التي تساعد في رسم الخطط و توجيه السياسات و اتخاذ و ترشيد القرارات في المستقبل ، و بالتالي سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بعدها سنحاول معرفة الإطار المفاهيمي لتعثر المالي و مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية وفق أعراف ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة، الأمر الذي يبعث بالطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأمور المنشأة الاقتصادية من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه القوائم والبيانات المالية، وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات واسعة في العملية المحاسبية، فهي تشمل كلا من المفاهيم والأعراف والأحكام المحاسبية الأساسية والتي تكون بمجموعها التطبيق العملي للمحاسبين.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

أولاً: مفهوم القوائم المالية

1- تعد القوائم المالية جزءاً من عملية إعداد وإصدار التقارير المالية، وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة: الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات، والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكملًا للقوائم المالية كما يمكن أن تشمل جداول إضافية، ومعلومات مبنية أو مشتقة من تلك القوائم ومن المتوقع أن تقرئاً معها هذه الجداول والمعلومات الإضافية يمكن أن تتناول على سبيل المثال: المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو إيضاحات حول أثر تغيير الأسعار، إلا أن القوائم المالية لا تحتوي على بنود مثل تقارير المديرين وتصريحات رئيس مجلس الإدارة والتحليل والنقاش الذي تطرحه الإدارة، وأية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحتويها التقرير المالي أو السنوي (محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، 2017، صفحة 105).

2- كما تعرف الكشوف المالية على أنها مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان في تاريخ قفل الحسابات وتشمل: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملحق. (كتوش عاشور، 2011، صفحة 85)

3- تعتبر القوائم المالية التي يقوم النظام المحاسبة المالية بإعدادها بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات التي تهتم بها جميع الجهات والفئات التي يهتمهم أمر المشروع حيث تحتوي تلك القوائم المالية على العديد من المعلومات الرئيسية عن نتيجة نشاط المشروع من صافي الربح أو صافي خسارة عن الفترة زمنية معينة، وكذلك مركزه المالي وغيرها من الأمور المالية كالتغيرات في حقوق المساهمين وتفسير أسباب التغير في الأرصدة النقدية وتمثل القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية فيما يلي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغير في حقوق الملكية، الإيضاحات (عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، 2010، صفحة 319)

*العلاقة بين القوائم المالية : القوائم مالية تكمل بعضها الآخر وبالتالي فنلاحظ أن النتيجة كشف الدخل ربح أو خسارة تنقل لتظهر في كشف حقوق الملكية والرصيد حقوق الملكية في نهاية المدة يظهر في قائمة الميزانية، و كشف التدفق النقدي يبين أسباب تغير بالنقد خلال الفترة ورصيد النقد نهاية الفترة يتفق مع رصيد النقد في الميزانية. (طلال الججاوي ، ريان نعيم، 2007، صفحة 264)

ثانيا: خصائص القوائم المالية

تقوم المحاسبة المالية بتقديم القوائم مالية والتي تستخدم كإطار يتم الاسترشاد به من طرف المستخدمين في اتخاذ القرارات ، وقد وردا في الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وكذلك بالمرسوم التنفيذي 8-156 المؤرخ في 2008/5/26 (المادة 8) أربعة خصائص نوعية أساسية، تتمثل في : (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008)

1- الملائمة:

تتمثل هذه الخاصية في ضرورة تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لمستخدميها من حيث مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيده في اتخاذ القرارات لدى قراءة القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث التي تتعلق بالمؤسسة والقيام بأعمال التنبؤات . (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 30)

2- الأهمية النسبية:

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعته وأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإنه طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها فعلى سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية النتائج التي أحرزها القطاع في فترة ووضع تقرير، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وأكثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة صابر المعلومات ذات أهمية نسبية كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البنك أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة الحذف أو تحريف وعليه فإنه مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلا من اعتبارها تعبير أساسية عن وجود المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة تكون مفيدة . (محمد عبد السلام احمد ، ابراهيم السيد، 2017، صفحة 114)

3-المصدقية:

تتمثل هذه الخاصية في إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ و التحيز الجوهري، و تتصف بأمانة التعبير، ولا يعني هذا الدقة الكاملة المطلقة ، ولكن أن تتحلي بالثقة من جانب المستخدمين و تتضمن هذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية هي أمانة التعبير ، الحيادية ،الكمال . (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 31)

4- قابلية المقارنة:

يجب أن تكون البيانات المالية قابلة للمقارنة على ممر الدورات المختلفة لغرض تحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة و أدائها، بالإضافة إلى إمكانية مقارنتها مع المؤسسات الأخرى، وهذا يتطلب ضرورة استمرار الوحدة الاقتصادية في تطبيق نفس الطرق والإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى في عملية القياس والعرض الأثر المالي للإحداث الاقتصادية فإذا تعددت قواعد القياس يجب الالتزام بالقاعدة التي يتم اختيارها بصفة الثابتة، وإعلام مستخدمي البيانات المالية بالقواعد والطرق المستخدمة في إعداد تلك القوائم والتغيرات التي حدثت أن وجدت و الآثار المترتبة عن تلك التغيرات. (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 31)

4- القابلية للفهم:

تعتبر خاصية القابلية للفهم للمستخدمين أحد أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية ويقصد بها إمكانية فهمها من قبل قراءة القوائم المالية، وتقتضي أن يكون المستخدمين أيضا على دراية بالأنشطة تجارية والاقتصادية والمحاسبية، ومع ذلك لا يجب استبعاد معلومات تفيد في اتخاذ القرارات بحجة أنه يصعب على بعض المستخدمين فهمها. (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 31)

ثالثا : أهداف القوائم المالية

تعتبر الكشوف المالية المخرجات الأساسية لنظام المحاسبة المالية وتمثل الوسائل التي بموجبها تنتقل الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية لذا تعتبر الكشوف المالية متعددة الأهداف تسمح بتحقيق ما يلي: (وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، 1998، صفحة 43)

1- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق ما يلي:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع
- بيان مصادر تمويل الاستثمارات في المشروع
- تقييم قدرة على مواجهة الالتزامات
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو

2- تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتج عن الأرباح المتحف حقيقة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين

3- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لي تقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

4- الإفصاح عن أي معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدم الكشوف المالية.

5- تقدم كشوف المالية معلومات مفيدة للمستثمرين ودائنين الحاليين والمحتملين و المستخدمين الآخرين اتخاذ قرارات الاستثمارات والأغراض والقرارات المشابهة رشيدة.

رابعاً: عرض القوائم المالية

- لقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على المؤسسة إعدادها بصفة دورية وهي الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة ، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة و ملحق وبين القواعد والطرق المحاسبية ويوفر معلومات متكاملة عن القوائم مالية سابقة.

1- عرض الميزانية المالية:

1-1-تعريف قائمة المركز المالي (الميزانية):

- عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمؤسسة من حيث موجوداته (الأصول) و التزاماتها (الخصوم) تجاه الغير كما تبين حقوق ملاكها في لحظة معين (تاريخ محدد) و تصنف المعلومات في قائمة المركز المالي إلى ثلاث أقسام رئيسية (خيرت ضيف ، احمد رجب عبد العال ، محمد شوقي بشاوي، 1981، صفحة 432)

2-أنواع الميزانية :

1-2- الميزانية الافتتاحية: وهي ميزانية بين الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ تأسيسها بتاريخ بداية الدورة، وهي تكون مطابقة للميزانية نهاية الدورة المنتهية ولا تظهر بها النتيجة

2-2- الميزانية الختامية: وهي ميزانية نهاية الدورة وتظهر بها نتيجة أحو الأصلي نتائج العمليات المتعلقة بالدورة مكونات قائمة الميزانية (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 43)

3-مكونات الميزانية:

3-1-الأصول: عبارة حقوق وممتلكات المنشأة وتنقسم إلى:

* الأصول الغير جارية: وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد استخدامها في أداء نشاطها ومن أمثلتها: الأراضي، المباني، السيارات، الأجهزة

*الأصول الغير ملموسة: تمثل ما دفعته المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس مثل: شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية

***أصول جارية:** وتعرف بأنها النقدية و الأصول الأخرى القابلة لتحويل إلى نقدية أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة و تتضمن (الصندوق ، و البنك)، الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم و السندات (أوراق مالية) ، المديون ، المخزون السلعي ، أوراق القبض ، المصروفات المدفوعة مقدما ، الإيرادات المستحقة

3-2- الخصوم: عبارة عن التزامات على المنشأة تجاه الغير و تنقسم إلى :

***حقوق الملكية:** عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة، وتمثل أساسا من رأس المال وأي ربح متراكم لدى المنشأة

***خصوم جارية (قصيرة الأجل):** و هي الالتزامات المنشأة التي يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة و تتضمن: الدائون، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة، إيرادات مقدمة

***خصوم طويلة الأجل:** تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، و من أمثلتها قروض طويلة الأجل، قروض رهن العقار (عبد الرحمان عطية، 2009، صفحة 11)

4- أهمية الميزانية المالية :

بتطبيق النظام المحاسبي المالي يجد المحلل المالي نفسه أمام ميزانية مالية ثم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية لخدمة كل الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وعلى رأسهم المستثمرون، وتساعد على تحقيق مجموعة من المزايا المالية نوجزها في ما يلي:

- بيان المركز المالي للمنشأة، أي ما لها من ممتلكات وحقوق وما عليها من ديون والتزامات.
- تعكس الميزانية الصورة المالية الصادقة للمؤسسة، والتي يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية لها.
- تم إعداد الميزانية وفق معايير الإفصاح والشفافية بغرض اتخاذ القرارات والتحليل المالي،
- إعطائها الأسبقية للواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، حيث تقيم عناصر الميزانية وفق القيمة العادلة وتعرض معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة مطابقة للواقع الاقتصادي
- تقييم القدرة الإئتمانية للمنشأة بمقارنة الالتزامات بحقوق الملكية وفقا لما يعرف بنسب المديونية
- تمكن من معرفة سياسات المؤسسة في ما يخص استثماراتها المالية. (خالد جمال الجعرات، 2008، صفحة 113)

5- نموذج الميزانية: (و يكون شكلها مبين في الملحق A)

ثانيا : عرض جدول حساب النتائج

1/تعريف جدول حساب النتائج: قد يطلق على قائمة الدخل قائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الإيرادات و المصروفات أن إعداد قائمة الدخل يهدف إلى بيان نتيجة أعمال المنشأة من الربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة ميلادية

كاملة و تحتوي قائمة الدخل على إيرادات ومصروفات الفترة و صافي الدخل أو صافي الخسارة (مسعد محمود الشراوي، 2014، صفحة 22)

2/ أنواع جدول حساب النتائج :

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب تصنيفها مع كل مؤسسة قصدك تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما:

1-2- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :

يقوم جدول حسابات النتائج حسب طبيعة على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، وذلك من أجل حساب النتيجة الصافية وفقا لي هذه الطريقة نحتاج لمزور بالعشاء المستويات التالية :

1- إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة

2- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموعة استهلكت المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية أو استهلاكية أخرى بهدف ممارسة أنشطتها

3- القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الثروة الحقيقية التي إضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، في القيمة المضافة تترجم ما أضفته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي يتم فيها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال ويد عاملة وغيرها وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

4- إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح من هو عبء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعة الماثلة

5- النتيجة العملية: عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملية الأخرى و مطروحا منه الأعباء العملية وكذا مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة و مضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات

6- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية

7- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملية والنتيجة المالية، نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلى أنها تخضع مباشرة لضريبة

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية

9- النتيجة غير عادية: ويتمثل الفرق بين المنتجات غير عادية والأعباء غير عادية

10- صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير عادية

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

يقوم على مقارنة بما تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على مختلف التكاليف التي تقع على مختلف الوظائف داخل المؤسسة كما يلي :

1- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدولة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة و تكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة و مواد أولية ومختلف استهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات

2- النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف تجارية والأعباء الإدارية والأعمال الأخرى العملياتية.

أما باقي المستويات بتحسب بنفس الطريقة التي تحسبها في حساب النتائج حسب الطبيعة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008)

3- نموذج جدول حساب النتائج (موضح في الملحق رقم B)

ثالثا: عرض جدول سيولة الخزينة

1/تعريف جدول سيولة الخزينة : تفسر قائمة التدفقات النقدية أسباب التغير في رصيد النقدية آخر العام عن رصيد النقدية أول العام و تمكنا من التعرف على ما اذا كانت المنشأة تحقق ربحا من عدمه فإنه من خلال قائمة التدفقات النقدية يمكننا معرفة ما و تظهر قائمة التدفقات النقدية تغيرات في الأرصدة النقدية عن السنة ، و ليست الأرصدة النقدية في نهاية السنة أو في تاريخ إعداد القوائم المالية و التي يمكن معرفتها من خلال الإطلاع على قائمة المركز المالي لشركة في نهاية السنة.

و تهتم العديد من الجهات الخارجية خاصة المستثمرين الحاليين أو المستثمرين المحتملين و المتعاملين في سوق الاوراق المالية بالحكم على مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها و قدرتها على توزيع الارباح ، و يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية ضرورة تقسيم التدفقات النقدية للشركة الى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل و تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار أو أنشطة الرأسمالية ، و تدفقات نقدية من أنشطة التمويل و يساعد على هذا الترتيب على زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمها و تحديد قدرة

الشركة على تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل وتُحدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها النقدية في المستقبل و تحديد مدى حاجتها الى اموال من مصادر خارجية مع بيان أسباب وجود فروق صافي الربح و ما يرتبط به من متحصلات و مدفوعات نقدية . (عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، 2010، صفحة 329)

2/ مكونات جدول سيولة الخزينة:

أ- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** تعتبر تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية او من العمليات بمثابة تدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الرئيسية للشركة من مبيعات وإيرادات أخرى ومصروفات ويعطي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل مؤشر عن مدى قدرة أنشطة التشغيل في تحقيق تدفق نقدي يزيد من قدرة الشركة على سداد توزيعات أرباح المساهمين و القيام باستثمارات جديدة دون الحاجة إلى الاستعانة بمصادر تمويل خارجية او دون الحاجة إلى الحصول على قروض طويلة الأجل

ب- **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية او الرأسمالية:** ترتبط تدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارية او الرأسمالية بعملية شراء او بيع الأصول الثابتة أو الاستثمارات، حيث يعتبر شراء الأصول الثابتة أو الاستثمارات بمثابة تدفق نقدي خارج او سالب في حين أنه يترتب على بيع الأصول الثابتة أو بيع الاستثمارات تدفق نقدي داخل او مدخل .

ت- **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تتمثل تدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في تلك تدفقات النقدية المتعلقة في الحصول على قروض طويلة الأجل أو سدها وزيادة رأس المال نتيجة إصدار أسهم جديدة أو نتيجة وجود توزيعات أو أرباح ويترتب على الحصول على قروض طويلة الأجل أو إصدار الشركة للسندات أو أسهم جديدة وزيادة رأس المال تدفق نقدي موجب وما دخل في حين يترتب على سداد القروض أو سندات أو توزيع أرباح نقدية تدفق نقدي سالب او خارج وقد يكون تدفق نقدي موجب او سالب .

صافي التدفق النقدي السنوي يمثل مقدار النقص أو الزيادة التي حدثت للأرصدة النقدية خلال العام، وهو عبارة عن حاصل جمع تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية أو الرأسمالية والتمويلية. (عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، 2010، صفحة 330)

3/ أهداف جدول سيولة الخزينة:

يهدف جدول تدفقات الخزينة من خلال البيانات التي يقدمها إلى تحقيق الأغراض التالية :

1- بيان قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية صافية موجبة

2- تبيين المصادر المولدة لنقدية

3- التنبؤ بقدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها المالية في ميعاد استحقاقها. (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 256)

4/ المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية :

تعمل على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة و القدرة على سداد الالتزامات

توفر هذه القائمة معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف . (مرزاقه صالح ، بوهرين فتيحة، 2010)

5/ نماذج سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع طرق عرض قائمة التدفقات النقدية و حددها في طريقتين هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة.

1-5. الطريقة المباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية بعرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية و إجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية و التمويلية.

2-5. الطريقة غير المباشرة: تركز هذه الطريقة على الفروق بين الربح المحاسبي و المبلغ الصافي للتدفقات النقدية، و تبدأ هذه الطريقة بصافي النتيجة مضافا إليها أو مخصوما منها التغير في حسابات الأصول و الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية و ما يعادله

- أن الطريقة الغير مباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية، والهدف من هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة للدورة المعنية وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاث كما يلي :

- سيولة الخزينة المتولدة عن الاستغلال

- سيولة الخزينة المتولدة عن الاستثمار

- سيولة الخزينة المتولدة عن التمويل .

الطريق الغير مباشره تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثر المعاملات دون تقصير في الخزينة التي لا يوفقها تدفق نقدي حقيقي خارجي، الزبائن والموردين التي بعدها فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي او خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. (مامون توفيق حمدان ، حسين القاضي ، 2000، صفحة

(173

6/ نموذج جدول سيولة الخزينة (و يكون موضح في الملحق C)

رابعاً : عرض جدول تغيير رؤوس الأموال

1/ تعريف جدول تغيير رؤوس الأموال : تفسر قائمة التغير في حقوق الملكية أو تغيير رؤوس الأموال أسباب تغيير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية و التي تشمل رأس المال و علاوة الإصدار و الأسهم و الأرباح المحتجزة و الاحتياطات بأنواعها من احتياطي قانوني أو احتياطي نظامي أو احتياطي رأسمالي و غيره و تبين قائمة التغير في حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أرصدة حقوق الملكية أول العام و بيان التغيرات التي حدثت في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية و أسبابها سواء كانت بالزيادة أو بنقصان و صولا لرصيد كل بند من بنود حقوق الملكية آخر العام.

وتبين قائمة التغيير في حقوق الملكية وحقوق المساهمين أرصدة حقوق الملكية أول العام وبيان التغيرات التي حدثت في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية وأسبابها سواء أن كانت بالزيادة أو بالنقص وصولي إلى رصيد كل بند من بنود حقوق الملكية آخر العام ومن ناحية أخرى فإنه التغيير في حقوق الملكية في المنشأة يعطي مؤشر عن ارتفاع أو انخفاض في صافي أصول المنشأة ولا شك أنه قائمة التغيير في حقوق الملكية تحتوي على العديد من المعلومات الهامة التي تؤثر على قرارات أصحاب المصلحة في المنشأة خاصة المساهمين و المستثمرين و المتعاملين في سوق الأوراق المالية. (عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، 2010، صفحة 332)

2/ نموذج جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة (ويكون موضح في الملحق D)

خامساً : عرض ملحق القوائم المالية

1/- الإيضاحات المتممة أو المكملة للقوائم المالية : تحتوي تلك الإيضاحات على العديد من المعلومات التي تهم مستخدمي القوائم المالية و التي لا تطهرها التقارير و القوائم المالية كما أن تلك الإيضاحات تفسر بعض الأرقام الواردة في التقارير و القوائم المالية ، و تعبر تلك الإيضاحات جزءا لا يتجزأ من التقارير و القوائم المالية و مكمل لها و تقرأ معها

أهم ما تحتويه الإيضاحات حول القوائم المالية ما يلي:

1- نبذة عن الشركة من ناحية تاريخ نشأتها و الشكل القانوني لها و طبيعة نشاطها

2- ملخص لاهم السياسات المحاسبية التي تم إتباعها عند إعداد القوائم المالية مثل سياسة الاهلاك و نسب الاهلاك و سياسة تسجيل الاستثمارات و اساس تحقيق الإيراد و اسس معالجة التغيرات في اسعار صرف النقد الاجنبي و سياسة تقييم المخزون و الاستثمارات

3- تفاصيل الأصول الثابتة و القيم الجارية او الحالية لها

4- تحليل الالتزامات و تواريخ استحقاقها

5- عدد اسهم الشركة و القيمة الاسمية للسهم و رأس المال المرخص به

6- العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة

7- أهم الاحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية و التي حدثت خلال الفترة من تاريخ إعداد القوائم المالية الى تاريخ نشرها. (عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، 2010، الصفحات 333-334)

المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي للتحليل المالي

أولاً : مفهوم التحليل المالي للقوائم المالية

1- يمكن تعريف تحليل المالي على أنه الوسيلة الهادفة إلى تحديد مجموعة من العلاقات أو المقاييس على شكل نسب مالية أو اتجاهات تلخص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما تظهر القوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى مع شرحها و تفسيرها وضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة (محمد تيسيري الرجبي، 2014، صفحة 07)

2- و يعرف أيضاً أنه : عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة و تعزيزه وعلى مواطن الضعف لإيجاد الحلول والمعالجات الملائمة لها من خلال الاطلاع على القوائم و البيانات المالية الصحيحة و المعدة وفقاً للأعراف و المبادئ المحاسبية والمتطلبات الدولية (محمد داود عثمان، 2013، صفحة 144)

3- يعرف التحليل المالي على أنه معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات لخلق نسب و نماذج رياضية تهدف للحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الرشيدة. (أ . فهمي مصطفى الشيخ، 2008، صفحة 02)

ثانياً : أهداف و اهمية التحليل المالي للقوائم المالية

1- أهداف التحليل المالي للقوائم المالية

تستمد أهداف التحليل المستخدمة للمعلومات المالية، ويمكن بموجبه حصر هذه الأغراض فيما يأتي : (محمد داود عثمان، 2013، صفحة 144)

- تقييم المركز المالي للمؤسسة
- تقييم ربحية المؤسسة
- تقييم المركز الإئتماني للمؤسسة
- تقييم مدى كفاءة السياسة التمويل في المؤسسة
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم في المؤسسة
- تقييم المركز التنفسي للمؤسسة
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية، والابتعاد عن الفشل المالي

- توفير بعض المؤشرات التي تستخدم من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء

2: أهمية التحليل المالي للقوائم المالية

تتبع أهمية التحليل المالي من المعلومات المالية التي يقدمها الخدمة الأطراف المختلفة وهذه المعلومات وأن اعتمدت في تقديرها عن البيانات المالية التاريخية إلى أنها تستخدم في ترشيد الكثير من القرارات الاستثمارية والتمويلية والإدارية للجهات داخل المنشأة وخارجها فمثلا يساعد التحليل المالي على طرح العديد من الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها مثلا :

1- هل يمكن للمنشأة السداد التزاماتها قصيرة الأجل؟

2- هل تتوقع أن تتمكن المنشأة من خدمة ديونها طويلة الأجل وسددها في مواعيد استحقاقها؟

3- هل نسبة مصروفات منشأة الى إيراداتها عالية او منخفضة بالمقارنة مع نسبة السنة السابقة و مع نسبة الشركة الأخرى

و يفيد التحليل المالي في تحديد الثمن الذي يجب دفعه في حالة الاندماج والسيطرة دون إجراء تحليل مالي سليم لا تستطيع الشركة المستثمرة تحديد الجهة المستهدفة التي سيتم السيطرة عليها، وتحديد المقابل العادل الذي يجب دفعه لها، وكذلك يمكن أن تستخدم النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركة .

ومن هنا نجد أنه تحليل مالي ضروري لخدمة أهداف بعيدة لأنه يقوم بإعادة صياغة البيانات الواردة في القوائم المالية وتحويلها إلى معلومات مفيدة. (محمد تيسيري الرجبي، 2014، صفحة 08)

كما تكمن أهمية التحليل المالي في : (ناصر دادي عجون، 1998، صفحة 24)

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة الشركة وقدرتها على النمو
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة
- المساعدة في عملية التخطيط المالي لشركة مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة
- مؤشر المركز المالي الحقيقي لشركة

ثالثا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي و مقوماته

1:الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك عدة فئات تستفيد من عملية التحليل المالي للقوائم المالية هي: (محمد داود عثمان، 2013، الصفحات 145-146)

1-1-المستثمرون والمساهمون الحاليين والمحتملون: سبب اهتمام هذه الفئة ينشأ نتيجة تركيزها عند اتخاذ قرار الاستثمار على العائد الحالي والمستقبلي على الأموال المستثمرة من قبلهم وسلامة هذه الاستثمارات، وبالتالي يهتمون فيها فيما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بي أسهم هذه المنشأة التي يمتلكها او يتخلى عنها، ولهذا يساعد التحليل المالي المستثمر في تقييم أداء المنشأة

التي يساهم بها و الوضع المالي، ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمنشأة أو المستثمر بها، و المخاطر التي يتعرض لها والأسلوب الذي اتبعته في معالجة هذه المخاطر أو الأزمات و النمو المتوقع لهذه المنشأة على المدى القصير او الطويل.

1-2-الدائنون : تضم البنوك والمؤسسات المالية والتجار، وهذه الفئة تهتم في تحديد قدرة المدين أي المقترض على سداد التزاماته في المواعيد المحددة والمتفق عليها، و مستوى سيولة المنشأة، ورأسها العامل كاف لسداد التزاماتها قصيرة الأمد، و الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة كافية سداد الالتزامات وتغطية الفوائد ، ومدى توافر الملائمة المالية لديها للوفاء بالالتزامات طويلة الأمد.

1-3-الموردون : التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائها، و استقرار الأوضاع المالية لهم، في العميل من الناحية العملية مدينة المورد، ولذلك يستطيع الورد الاستفادة من البيانات المالية الدورية التي ينشرها العملاء عن منشآتهم .

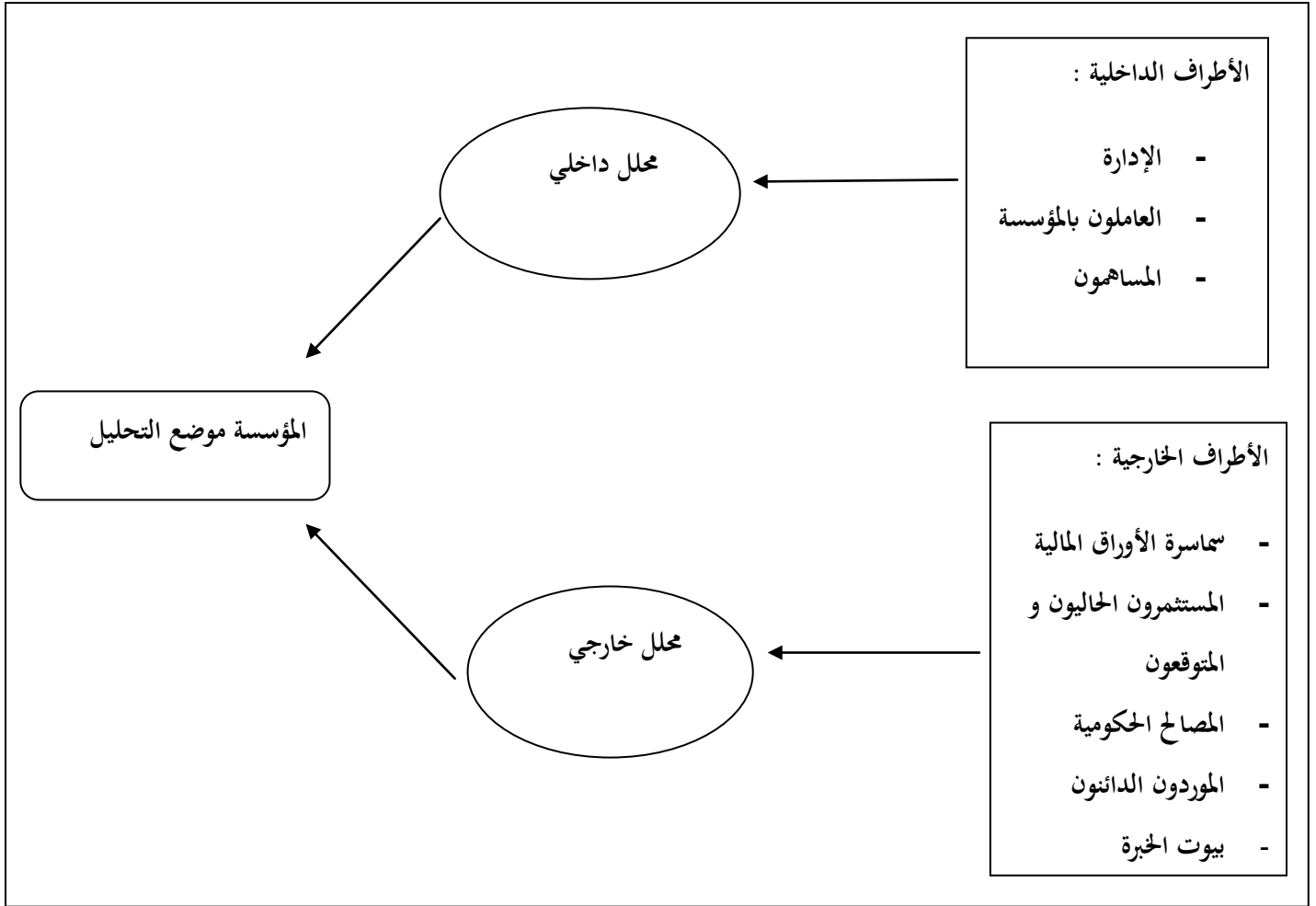
1-4-العملاء : يمكن العميل عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد أو المؤسسة معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها وبشكل خاص فترة الإئتمان مماثلة لما تمنح لغيره ، و تطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنة من خلال استخدام القوائم المالية لي حساب متوسط فترة الإئتمان .

1-5-إدارة المؤسسة : تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي للمنشأة، بسبب أنها تعمل لمصلحة أصحاب رأس المال المالكين أو المساهمين والتي تهدف إلى تغطية الربحية ومضاعفة حقوق الملكية، والتحليل المالي يزود الإدارة بالأدوات التي تمكنها من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع

1-6-الجهات والمؤسسات الحكومية: وتضم الضرائب ديون المحاسبة وهيئة الأوراق المالية.

- كما يمكن مما سبق تلخيص الاطراف المهمة بالتحليل المالي في الشكل التالي :

الشكل رقم(01) : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر : (انتصار سليمان، 2016/2015، صفحة 53)

2: مقومات التحليل المالي

يتوقف نجاح التحليل المالي في مدى قدرته على تحقيق الأغراض المرجوة منه ويستند على توافر مجموعة من المقومات أهمها:

1/ **المصدقية او الموثوقية:** ويقصد بها أن تتمتع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل بالموضوعية، و أن تتسم المعلومات المستخدمة في تحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى .

2/ **المنهجية العلمية:** و يقصد بذلك سلوك المحلل لمنهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، بحيث يتم استخدام أساليب وأدوات هي الأخرى تتسم بقدر متوازن بين سميتي الموضوعية و الملائمة لأهداف التي يسعى إليها .

3/ **ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات أعلاه، يتوجب عليه عند إجراء التحليل المالي مراعاة ما يلي :**

- أن تتوفر لديه معلومات عامة عن المنشأة مثل النشاط، القطاع والصناعة التي تنتمي إليها والبيئة المحيطة به اقتصادية واجتماعية.

- إبراز الفرضيات التي تبنى عليها عملية التحليل (الظروف الاقتصادية او ظروف المنشأة المنوي تحليلها) إضافة إلى المتغيرات الكمية ونوعية التي ترتبط بالمشكلة موضوع الدراسة .
- أن لا يقتصر دور المحلل على معرفة نقاط القوة والضعف داخل المنشأة، ويتوجب أن يتعدى دوره إلى تشخيص أسبابها أو استقرار الاتجاهات المستقبلية لها .
- أن يتصف المحلل المالي بالموضوعية من منطلق دوره في كشف الحقائق كما هي قبل أن يفسرها بصورة مجردة بعيدا عن التحيز الشخصي، بشكل يساعده في تقديم تقريرها والبدائل المختلفة التي تخدم متخذي القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل.

رابعاً : أساليب و أدوات التحليل المالي

يقصد بأدوات و أساليب التحليل المالي مجموعة التقنيات والأدوات والطرق المحاسبية والإحصائية والرياضية المستخدمة في تحديد الجوانب المالية في مختلف عمليات وأنشطة المؤسسة الاقتصادية، وتحديد أهم المؤشرات المالية التي تعكس أداء الأنشطة وتعرف على التغيرات الحاصلة وتحديد اتجاهها مما يسمح بتفسير وفهم التأثيرات المتبادلة و المترابطة لهذه المؤشرات ومعرفة أسباب تغيرها. أساليب التحليل المالي المتاحة للمحلل المتعددة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها تصلح لجميع أغراض التحليل، من بين أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة من قبل إدارة الإئتمان هي:

1- أسلوب التحليل المقارن وبيان الاتجاهات:

و ينقسم الى : (محمد داود عثمان، 2013، الصفحات 165-166)

1-1- التحليل العمودي (الرأسي) :

يتضمن نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيس آخر في نفس القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى ، الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل المالي عدة أشكال ، ففي جانب الأصول يتم نسبة أي بند من بنودها إلى إجمالي الأصول أما بالنسبة إلى أي بنكوت الخصوم وحقوق الملكية فيتم نسبة أي بند منها إلى إجمالي مطلوبات وحقوق الملكية وذلك لتوصل إلى دلالة ذات معنى ، أما في قائمة الدخل فيتم نسبة أي عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات وذلك للوصول إلى دلالة ذات معنى، و عناصر قائمة الدخل تشمل على: المبيعات، و تكلفة المبيعات و بنود المصروفات التشغيلية، و مجمع الربح، ويتم نسبة كل بند إلى صافي المبيعات لوجود ارتباط بين حجم المصروفات والمبيعات .

1-1-1 إنتقادات التحليل العمودي (الرأسي)

ويواجه التحليل العمودي العديد من الإنتقادات لكونها يعتمد على ميزانية موعدة بتاريخ معين وعلى قائمة الدخل معدة بتاريخ معين ، فأن هذا التحليل لا يظهر التحرك الحاصل في البنود المختلفة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وبالتالي يطلق على هذا التحليل بتحليل الساكن .

1-1-2 مزايا التحليل العمودي (الرأسي)

ويساعد التحليل المالي العمودي الرأسي إلى تقديم جملة مزايا يعني المحلل المالي ولإدارة المنشأة من بينها:

- تركيزه على المدى المالية موضع البحث
- دراسة تتبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى مجموع المنسوب له
- في حالة التحليل العمودي الرأسي لعدة سنوات يمكن ملاحظة تبدو الأهمية النسبية في الكون عبر الزمن ودراسة مسببات وأثار هذا تبدل معه بأن كانا كانت التغيرات الحاصلة كبيرة أم صغيرة

2- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات) :

يتم تتبع سلوك أي بند من بنود القوائم المالية عبر الزمن، بهدف معرفة وتحديد مدى الاستقرار أو التراجع الحاصل في هذا البند، حيث ويساعد هذا النوع من التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين عن طريق معرفة اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من خلال تحديد هل هو في تزايد أو تناقص، ودرجة الاستقرار أو تذبذب الحاصل في هذا البنك من فترة مالية إلى أخرى .

2-1- إنتقادات التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات):

- ويوجه وتحليل أفقي تحليل الاتجاه في مجال التحليل المالي العديد من الانتقادات من بينها:
- احتمال بروز تغيرات أقل فقرات أهمية نظرا إلى سرعة تبدلها قياسا بالفقرات الكبير المهمة.
- اعتماده على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدى اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس لتغيرات ألاحقة.

2-2 مزايا التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات):

ويساعد التحليل المالي الأفقي في تحقيق العديد من الفوائد والمزايا بالنسبة إلى المحلل المالي هي :

- اكتشاف سلوك النسبة او أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة و عبر الزمن.
- تقييم إنجازات ونشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير وجذورها

3- التحليل المقارن:

هذا الأسلوب يستدعي مقارنة الأرصدة والنسب الخاصة بالمؤسسة مع نفس الأرصدة والنسب التابعة لي مؤسسة أخرى متشابهة للمؤسسة محل الدراسة تنتمي إلى نفس القطاع، من خلال هذه المقارنة يمكن تقييم فعالية المؤسسة نسبيا مع مؤسسات ممثلي لأخرى

4- تحليل المعياري:

يركز التحليل المعياري على مقارنة بعض الأرصدة والنسب محل الدراسة مع بعض القيم و المعادلات المعيارية المتعارف عليها في محل التحليل المالي نذكر على سبيل المثال: العناصر الثابتة بالموارد المستقرة، ولا يجب أن تتجاوز قيمة الديون طويلة ومتوسطة الأجل ثلاثة أضعاف قيمة الطاقة الإنتاجية (حمزة محمود الزيدي، 2000، صفحة 50)

ثانياً: أسلوب تحليل النسب المالية :

النسب المالية تتم بتحويل الكامل هائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية المدون في القوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات تكون أكثر فائدة لي عملية اتخاذ القرار النسب المالية تمثل العلاقة بين رقمين ونتيجة هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا تم مقارنتها بالنسبة أخرى مماثلة.

1- أنواع النسب المالية:

تصنيف النسب المالية وفقاً للأنشطة أو المهمة المراد تقييمها حيث تصنف هذه النسب إلى مجموعات الآتية : (عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، 2010، الصفحات 353-373)

1- نسبة السيولة:

- تستخدم لقياس قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير، وتشمل العديد من النسب من بينها نسبة التداول ،نسبة السيولة السريعة ، نسبة النقدية ، نسبة رأس المال العامل إلى الأصول المتداولة :

1-1-1- نسبة التداول: و تقيس نسبة التداول مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير حيث:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة (قصيرة الاجل)}}{\text{الالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل)}}$$

يدخل في حساب نسبة التداول جميع بنود الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الموجودة في قائمة المركز المالي في نهاية السنة ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من واحد صحيح لأنها لو كانت اقل من واحد صحيح فأن ذلك يعني أن رأس المال ويفضل أيضاً أن تكون هذه النسبة أكبر من النسبة في الشركات الأخرى التي تعمل في نفس النشاط.

1-1-2- نسبة السيولة السريعة: و تقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير من أصولها السريعة ويقصد به الأصول سريعة الأصول المتداولة قصيرة الأجل الأصول المتداولة التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة مثل المخزون و المصروفات المقدمة حيث أنه:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل)}}$$

-أي أن الأصول السريعة هي الأصول المتداولة - المخزون - المصاريف المدفوعة مقدماً حيث يرتبط المخزون بضرورة وجود طلب عليه حتى يتحول إلى نقدية في حين أن المصاريف المدفوعة مقدماً لا تتحول إلى نقدية 1-1-3- نسبة النقدية (نسبة السداد السريع) : تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً في قياس نسبة الديون حيث تقيس مدى قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل من الأرصدة النقدية المتاحة لها سوى في الخزينة أو البنك حيث أنه:

$$\text{نسبة النقدية او نسبة السداد السريع} = \frac{\text{رصيد النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

1-1-4- نسبة رأس المال العامل الى الأصول المتداولة (الأصول قصيرة الاجل) : تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة رأس المال العامل الى الأصول المتداولة} = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3- نسب المديونية (نسبة الرفع المالي): تستخدم لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل، فهي تحدد مدى سلامة الهيكل التمويل المنشأة، وتشمل العديد من النسب من بينها إجمالي المديونية إلى حقوق الملكية، إجمالي المديونية إلى الموجودات، و معدل تغطية الفوائد.

3-1- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الإقراض): تقيس هذه النسبة إلى أي مدى تقوم الشركة في تمويل أصولها من أموال الغير و تسمى نسبة الاقتراض حيث أنه:

$$\text{نسبة الإقراض} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويقصد به إجمالي الديون الالتزامات قصيرة الأجل و الالتزامات طويلة الأجل ويفضل أن يكون هذه النسبة اقل من نفس نسبة في الشركة الأخرى التي تعمل في نفس النشاط لأنه زيادة هذه النسبة يعني أن المنشأة فقد تواجه صعوبة في الحصول على قرض إضافي في المستقبل بالإضافة إلى احتمال أن تواجه الشركة مخاطر نتيجة عن عدم القدرة على سداد القروض وفوائدها في المستقبل.

3-2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (نسبة القروض لحقوق الملكية): يتم حساب هذه النسبة بقسمة إجمالي القروض طويلة الأجل على حقوق الملكية وبالتالي تفسر هذه النسبة حجم الديون طويلة الأجل المستخدمة في تمويل مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية أي أنه:

$$\text{نسبة القروض لحقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3-3- نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية (نسبة الرفع المالي): يمكن حساب نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية عن طريق قسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية او حقوق المساهمين و تسما هذه النسبة أيضا بالنسبة الرفع المالي ويتم حسابها كالتالي :

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} * 100$$

ونسبة الرفع المالي تعني أن الزيادة في العائد الأصول يترتب عليه زيادة في صافي الربح يعادل تلك الزيادة مضروبة في نسبة الرفع المالي

3-4- معدل تغطية الفوائد (الأعباء الثابتة): يفيد هذا المعدل في التعرف على مدى قدرة الشركة في سداد فوائد القروض أو أي أعباء ثابتة حيث أن:

$$\text{معدل تغطية الفوائد (الأعباء الثابتة)} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد}}{\text{الفوائد أو الأعباء الثابتة}}$$

4- نسب الربحية: تستخدم لقياس قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتشمل العديد من النسب من بينها: نسبة هامش الربح الإجمالي، و نسبة صافي الربح، و العائد على حقوق الملكية، و العائد على الموجودات.

4-1- نسبة مجمل الربح: يمثل مجمل الربح الفرق بين المبيعات وتكلفة المبيعات ويستخدم مجمل الربح في تغطية مصروفات الشركة التشغيلية المختلفة من مصاريف بيعية أو تسويقية وإدارية وتمويلية وبالتالي فأن:

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} * 100$$

- يفضل أن تكون هذه النسبة أعلى من نفس النسبة في الشركات المماثلة التي تعمل في نفس النشاط.
4-2- معدل العائد على الأصول: يقيس هذا المعدل ربحية كل جنيه مستثمر في أصول الشركة سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة أو غير ملموسة حيث أن:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح النهائي القابل للتوزيع}}{\text{صافي الأصول}} \times 100^*$$

4-3- معدل العائد على حقوق الملكية: ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق أرباح مرضية للملاك وبحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح النهائي القابل للتوزيع حقوق الملكية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100^*$$

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

أولاً: تحليل الميزانية

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى طريقة تحليل كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية إنطلاقاً من الميزانية المحاسبية، لننتقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة: مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل)، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية، النسب المالية، وأخيراً التحليل الأفقي والعمودي للميزانية.

1- الميزانية المالية: تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقاً لدرجة استحقاقها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

2- الميزانية الوظيفية: تعرف الميزانية الوظيفية بأنها: "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال".

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:

2-1- شكل الميزانية الوظيفية: (أنظر الملحق E)

أولاً - تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول الاستخدامات المستقرة بالموارد المالية الدائمة وتمول الأصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل. و تتحقق قاعدة التوازن الأدنى إذا تساوى حجم الاستخدامات المستقرة مع الموارد الدائمة و حجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل إلا أنه يُعاب على القاعدة السابقة النقائص التالية:

إهمال عنصر الزمن خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية المالية حيث أن معدلات دوران الأصول المتداولة بطيئة بالنسبة لمعدلات دوران الديون قصير الدجل و حتى و أن تساوى كلاهما فهذا ليس مبررا لتحول الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة في فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

لتغطية هذا العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش أمأن حيث يقدر هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة و كذا طريقة تسيير أصولها المتداولة لذلك تتم زيادة حجم الأصول المتداولة عن حجم الديون قصيرة الأجل أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول المتداولة و هذا الهامش يعرف اصطلاحا:

1-صافي رأس المال العامل (ص ر م ع) = FONDS DE ROULEMEN (الزهاء، 2016-2017)

لتغطية العجز من حيث يقدر هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة و هذا الهامش يعرف اصطلاحا رأس المال العامل الصافي، حيث يتمثل رأس المال العامل الصافي في ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة(استخدامات الاستغلال) .

يعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة)

1-1-طريقة حساب صافي رأس المال العامل:

يتم حساب صافي رأس المال العامل الذي يرمز له اختصارا (ص ر م ع) أو (FRN) كما يلي :

أ- من أعلى لميزانية : صافي رأس المال العامل يمثل فائض الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة

$$\text{ص ر م ع} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة}$$

ب- من أسفل الميزانية : صافي رأس المال العامل يمثل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم لمتداولة

$$\text{ص ر م ع} = \text{الأصول المتداولة} - \text{القروض قصيرة الأجل}$$

1-2-الدلالة المالية لرأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

أ- رأس مال عامل إجمالي موجب: $FRng > 0$

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حسب هذا المؤشر تم تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات الاستغلالية المتبقية وبالتالي المحلل المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي.

ب- رأس مال عامل إجمالي سالب: $FRng < 0$

عند هذا المستوى تكون المؤسسة قد اعتمدت على التمويل قصير الأجل ليس لتمويل اصولها المتداولة فحسب بل وتمويل جزء من اصولها الثابتة أيضا مما يفقدها توازنها المالي ويشكل عليها مخاطر كبيرة

ج- رأس مال عامل إجمالي معدوم: $FRng = 0$

يعني ذلك أن المؤسسة حققت التوازن المالي الأدنى الذي سمح لها بتغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة دون تحقيق فائض أو عجز إلا أن المؤسسة قد تواجه صعوبات مالية اتجاه دائئها في المستقبل

2- الاحتياجات رأس المال العامل (إ ر م ع) BESOIN EN FONDS DE ROULEMENT

- من الجانب المالي، لا بد أن يكون هناك توافق بين درجة سيولة الأصول في بعض الحقيقة، غالبا ما نجد هذه القاعدة المالية صعبة التحقيق نظرا لعدم ضعيفة مقارنة مع استحقاق عناصر الخصوم قصيرة الأجل. الأصول الدورية في أجالها العادية. إذن تصبح سيولة هذه العناصر للاستغلال. « تحقيق يؤدي عدم التوافق بين هذين المعيارين (السيولة و الاستحقاق) إلى ظهور احتياجات لرأس المال العامل » في الحالة المعاكسة « فائض مالي نكون بصدد احتياجات لرأس المال العامل عندما تكون الموارد الدورية (بدون ديون مالية) غير كافية لتغطية الأصول الدورية (باستبعاد القيم الجاهزة).

- تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونين :

- الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال (إ ر م ع إ).

- الاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال (إ ر م ع خ إ).

$$إ ر م ع = إ ر م ع إ + إ ر م ع خ إ$$

1-1- الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}: تمثل الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال الفرق بين

الاحتياجات الدورية للاستغلال (إ د إ) و الموارد الدورية للاستغلال (م د إ)

$$إ ر م ع إ = إ د إ + - / م د إ$$

تسمح الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال؛ إذ تعد كاحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط استغلال المؤسسة. لكن ظهور إحتياجات لرأس مال عامل برصيد سالب تفسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء الهام للمديونية قصيرة الأجل.

1-2- الاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}: تحسب من خلال الفرق بين الاحتياجات الدورية

خارج الاستغلال (إ د خ إ) و الموارد الدورية خارج الاستغلال (م د خ إ)

$$إ ر م ع خ = إ د خ - م د خ إ$$

تضم إ د خ إ الأصول الدورية التي ليس لديها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة: قروض ممنوحة للعمال، تسبيقات ممنوحة لموردي الاستثمارات، سندات التوظيف، أما الموارد الدورية خارج الاستغلال، فتضم الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة دون علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي : رصيد الضريبة على أرباح الشركات، أرباح السندات الموزعة، النواتج المقيدة سلفا

1-3- الاحتياجات الإجمالية لرأس المال العامل (إرم ع): تتكون هذه الاحتياجات من (إرم ع إ) مضافا إليها (إرم ع

خ إ)

$$\boxed{\text{إرم ع} = \text{إرم ع إ} + \text{إرم ع خ إ}}$$

2-2- مستويات لاحتياجات رأس المال العامل:

1- المستوى الأول: احتياجات موجبة أي أن $BFR > 0$

هذا يعني أن الاستخدامات تفوق الموارد أي أن القروض قصيرة لا تغطي احتياجات الدورة و منه المؤسسة بحاجة لأموال إضافية لتغطية الجزء المتبقي

2- المستوى الثاني: احتياجات معدومة أي أن $BFR = 0$

هذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي القروض قصيرة الأجل

3- المستوى الثالث: احتياجات سالبة أي أن $BFR < 0$

- هذا يعني وجود فائض في الموارد و عليه فأن القروض قصيرة الأجل تغطي كل احتياجات الدورة و يبقى هناك فائض يمول جزء من الأصول الثابت. (خميسي شيحة، 2010، الصفحات 75-76)

3- الخزينة (TN) LA TRÉSORERIE

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية ، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئبها

- أن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم ، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع بينما نقصان قيمة الخزينة ، معدمة أو ما دون الصفر، معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة ، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية

في التحليل المالي، كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفيق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي أنقضى أجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

3-1- وضعيات الخزينة:

تعرف الخزينة بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. حيث يمكن استنتاج وضعية الخزينة بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل فنجد :

FRNG = BFR-1 خزينة صفرية: وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا. والخزينة المتلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

BFR < FRNG خزينة موجبة: هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية. وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في لتسديد

BFR > FRNG خزينة سالبة: هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها سياستها الإنتاجية، أو بعض من مواردها. (مبارك لسوس، 2012، صفحة 35)

ثانيا : تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

- من اهم النسب المالية في تحليل الميزانية نذكر اهمها و المتمثلة في : (جيلح الصالح ، 2020)

1-1- نسبة السيولة

1-1 نسبة السيولة العامة (التداول) : الأصول المتداولة (قصيرة الاجل)

الالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل)

تعتبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة هذه النسبة يتعين أن تتجاوز 1 من أجل تحقيق رأسمال عامل صافي موجب كل ما كانت هذه النسبة كبيرة كلما اعطت للمؤسسة هامش للحركة

1-2 نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الاستخدامات الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$

الموارد الجارية

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة و صدقيه في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لي اقتصارها على الأصول هذه النسبة تعتبر مؤشر القدرة للمؤسسة على وفاء التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية أي حقوق المؤسسة على الغير ، و عادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0,3 و 0,5

1-3 نسبة السيولة الجاهزة = $\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{القيم الجارية}}$

القيم الجارية

- تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل و الاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرف فيها فقط والوضعية نموذجية لهذه النسبة بين 0,2- 0,3

2-نسبة النشاط

$$2-1 \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة او المواد الاولية}}{\text{متوسط مخزون المواد او البضاعة}}$$

يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كل ما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد و تحقيق الأرباح.

$$2-2 \text{ مدة تحصيل الزبائن} = \frac{\text{متوسط حساب الزبائن و اوراق القبض}}{\text{رقم الاعمال السنوي الاجل}}$$

- تعبر هذه النسبة عن مدة متوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن

$$2-3 \text{ مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{الموردين + اوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}$$

- تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها

ثانيا: تحليل جدول حساب النتائج

- من اهم النسب المالية في تحليل جدول حساب النتائج نذكر اهمها و المتمثلة في : (جيلح الصالح ، 2020)

1- تحليل بواسطة نسب المردودية

نسبة المردودية تمثل مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات، ومن الأموال المستثمرة، فهذه نسبة قياس أداء أنشطة المؤسسة، وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة في ما يتعلق السيولة والمدنية.

$$1-1 \text{ نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح)} = \frac{\text{الصافية الارباح}}{\text{السنوية المبيعات}}$$

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات و يختلف هامش الربح من القطاع الى اخر بحسب نوعية النشاط و درجة المنافسة او الاحتكار الموجود في ذلك القطاع

$$1-2 \text{ معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية)} = \frac{\text{الصافي الربح}}{\text{الخاصة الأموال}}$$

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من اموال المساهمين من ربح صافي .

$$3-1 \text{ معدل المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول)} = \frac{\text{الضرائب و الفوائد قبل الربح}}{\text{الاستخدامات الأموال}}$$

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها، أيما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة و الجارية من النتيجة .

ثالثا : تحليل قائمة التدفقات النقدية

1-مقاييس التدفقات النقدية:

1-1-1 مقاييس جودة الربحية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعدل على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعدل على الأساس النقدي وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة. كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمنشأة تمكن من تقييم إدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المنشآت المماثلة

$$1-1-1-1 \text{ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)}}$$

ويقصد «بمتطلبات النقدية الأولية» التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة (قصيرة الاجل)

$$1-1-2-1 \text{ مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الاجل)}}{\text{صافي الدخل}}$$

صافي الدخل

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي

$$1-1-3-1 \text{ نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

*تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الإئتمان في تحصيل النقدية

2-مقاييس جودة السيولة

توفر السيولة لجميع المنشآت جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية ، و أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة

$$1-2-1 \text{ نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية جملة التدفقات}}{\text{النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

-وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المنشأة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين

2-2- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية : صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الاجل)

*ويعكس هذا المؤشر على مدى قدرة المنشأة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

2-3- نسبة الفائدة المدفوعة : $\frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$

-وتوفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض أن إرتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة احتمال تعرض المنشأة لمشاكل السيولة.

3-مقاييس تقييم السياسات المالية للمنشأة

-توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية ومن أهم هذه النسب:

3-1نسبة التوزيعات النقدية: $\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الارباح على المساهمين ، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة إلتزامات المنشأة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى

3-2-نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات وهي تقاس بالنسبة التالية : $\frac{\text{نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$

صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

وتوفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الاسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية

3-3- نسبة الأنفاق الرأسمالي : أن قياس هذه النسبة يوفر مؤشراً عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة

الاستثمارات المالية ولذلك فأن هذه النسبة توفر مؤشراً للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الادارة . وتقاس هذه النسبة بالمعادلة: $\frac{\text{الاتفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار اسهم وسندات}}$

التدفقات النقدية الداخلة من إصدار اسهم وسندات

- أن استخدام النسب والمقاييس المتقدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمنشآت المماثلة إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل قائمة الدخل والمركز المالي في المنشأة ستوفر بلا شك إطاراً أوسعاً ويمكن من تقييم ادائها بشكل أكثر موضوعية من الاعتماد على النسب المستخدمة في تحليل قوائم الدخل والمركز المالي لوحدها. (منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، الصفحات 164-167)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالتعثر المالي

لمعرفة مختلف أبعاد التنبؤ المالي في مجال التحليل المالي و التنبؤ بالتعثر سوف نقوم في هذا المبحث بالتعرف على مفهومه و كذا أهميته و مراحل التنبؤ بالتعثر المالي، وقبل تطرق للتنبؤ لابد من ولوج على ماهية التعثر و أهم مسبباته و مراحلها.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي و أهميته

أولاً: مفهوم التعثر المالي و مرحله

1- مفهوم التعثر المالي

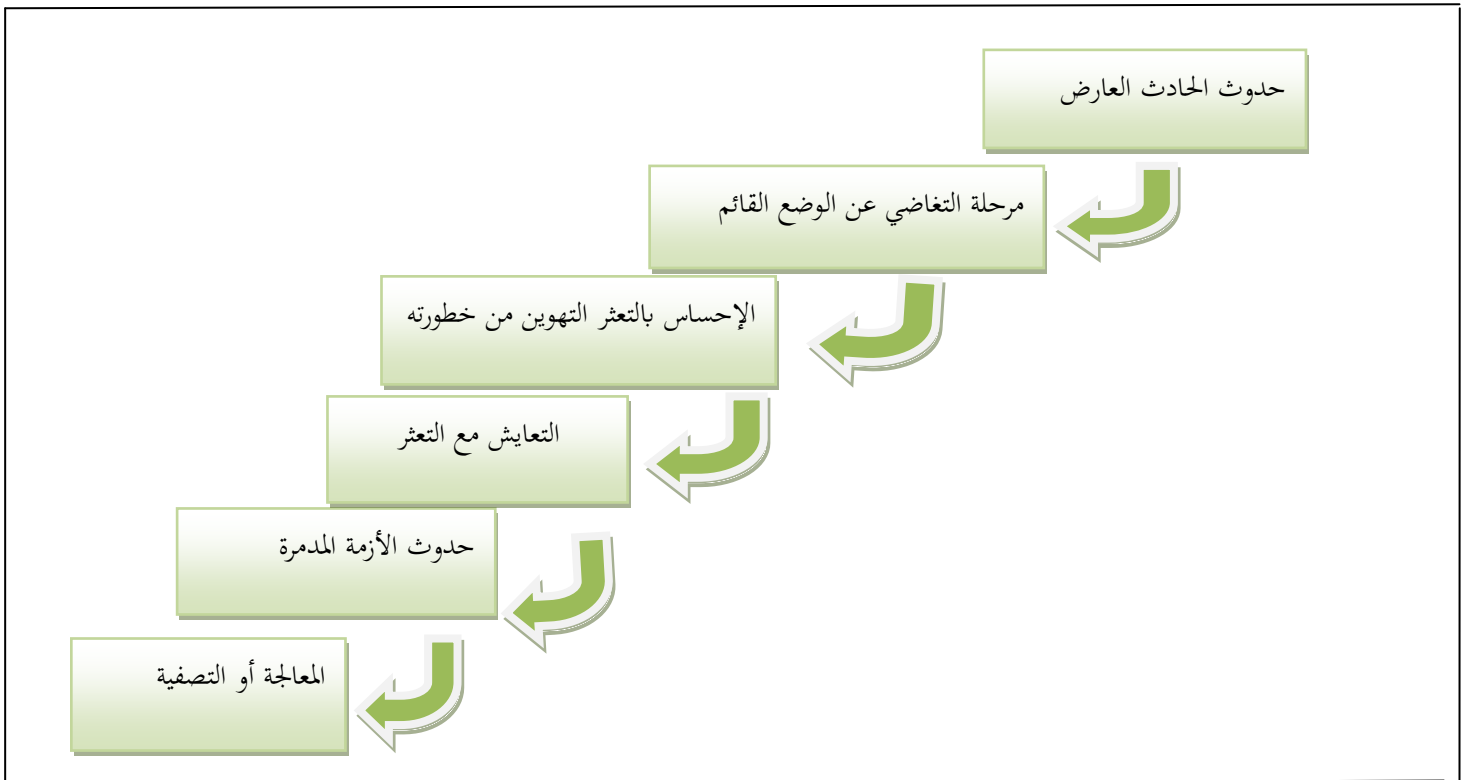
✓ وعلى وضوح وأبعاد مفهوم «التعثر» فالتعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة، تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد إلتزاماتها في الأجل القصير (محسن أحمد الخيضي، 1997، صفحة 23)

✓ و كما عرف من وجهة النظر الاقتصادية على أنه وضعية تنشأ عندما يكون معدل العائد المحقق على رأس المال المستثمر أقل بشكل ملحوظ ومستمر من المعدلات السائدة في الاستثمارات الصناعات المماثلة.. (عامر ملايكية، 2018)

2- مراحل التعثر المالي

-وتتمثل في : (محسن أحمد الخيضي، 1997، الصفحات 37-44)

شكل رقم (02) : مراحل التعثر المالي



المصدر: (محسن أحمد الخيضي، 1997، صفحة 38)

ثانياً: أسباب التعثر المالي

تعاني المشروعات الاقتصادية الجديدة من معدلات عالية للتعثر والفشل بحكم حداثةها وقلة خبرة القائمين على إدارتها في المراحل الأولى لتأسيسها ، أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروعات الصغيرة الجديدة هي :

- الافتقار إلى المهارات الهندسية
- عدم وجود مدير مالي قوي
- عدم كفاية خطة التدفق النقدي
- ضعف نظام مراقبة الميزانية
- نظام العطاءات المعيبة.
- وأسباب متعددة تؤدي إلى وضعية معقدة تتطلب تحليل متعدد العوامل يراعي السياقات المختلفة لبيئات الأعمال التي تنشط فيها تلك المشاريع. (عامر ملايكية، 2018، صفحة 122)

شكل رقم (03) : أسباب تعثر المالي



المصدر : (الشريف ربحان، 2007)

ثالثاً: مظاهر التعثر المالي

مظاهر التعثر المالي تتمثل فيما يلي:

- 1- زيادة المطلوبات المتداولة على الأصول المتداولة
 - 2- عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل
 - 3- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبى .
 - 4- تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها
 - 5- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها
 - 6- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض
- المطلب الثاني: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي وأهميته

أولاً: مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي

- 1- يعرف التنبؤ المالي بأنه الدراسات التي تتعلق بالمستقبل أي أن مؤشرات الجدارة الائتمانية تعكس نوعية الاداء المالي للمؤسسة اما مؤشرات الإفلاس يقصد بها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و لمزيد من استعمال الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات من ناحية قدرتها على الاستمرار او تصفيتها و بالتالي حلها كما استعملت هذه المؤشرات مع استخدامات رياضية و تحليل الإنحدار لتتوقع تطور الوضع المالي و تحليل الأداء في المستقبل . (شعيب شنوف، 2014، صفحة 241)
- 2- التنبؤ المالي هو مجموعة التقديرات و النتائج المتعلقة بالمستقبل و التي يتم إعداده بناء على اسس علمية و اساليب رياضية التي يضعها الفرد او المنشأة و المتعلقة بالظروف المستقبلية بغرض الاستعداد لمواجهة الظروف المستقبلية عن طريق الخطط و الاستراتيجيات الموافقة لهذه الظروف . (الله, فرج خير، 2016، صفحة 170)

ثانياً: أهمية التنبؤ بالتعثر المالي

أن عملية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات لها أهمية كبيرة خاصة اذا كان توقع الفشل المالي قد تم في الوقت المناسب الأمر الذي يؤدي الى اتخاذ قرارات ائتمانية صحيحة من قبل جهات عديدة، وقد ركزت معظم الدراسات والأبحاث على تحديد أدوات يمكن من خلالها إيجاد جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية المناسبة قبل حدوثه وبالتالي التعرض لخسائر كبيرة نتيجة لذلك ، وللتنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة لدى جهات عديدة من أهمها. (شقيري نوري موسى-محمود ابراهيم نور -سوزان سمير ذيب، 2012، صفحة 128)

- 1- البنوك التجارية: تهتم البنوك التجارية بالفشل المالي لما له من أثر على قروضها وتسهيلاتهما القائمة، والقروض والتسهيلات التي تتم دراستها تمهيداً لاتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على منحها وبالإضافة إلى ذلك تهتم البنوك بتحديد أسعار وشروط القروض الممنوحة لعملائها في ضوء توقعاتها بالمخاطر الناجمة عن إقراض هؤلاء العملاء وإمكانية حدوث الفشل المالي، وتوقيت عملية الانسحاب أو تحديد إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.
- 2- يهتم المستثمرون بعملية التنبؤ بالفشل المالي لتقييم سلامة استثماراتهم والتميز بين الاستثمارات التي يمكن أن تكون غير ملائمة تمهيداً للتخلص منها خشية تحقيق المزيد من الخسائر.
- 3- إدارة الشركات وذلك من خلال إعداد دراسات ومؤشرات تنبؤ بالفشل والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تؤدي إلى خسائر كبيرة للشركة وبالتالي إفلاسها.
- 4- تستفيد الجهات الرسمية تستفيد الجهات الرسمية من عملية التنبؤ بالفشل المالي لاتخاذ القرارات الملائمة حتى تتجنب الأزمات التي يمكن أن تحدث في القطاع الخاص أو القطاع العام.
- 5- يقوم المنافسون في العادة بدراسة تبين نقاط الضعف للمنافسين وتحديد إمكانية التنبؤ بالفشل لهؤلاء المنافسين وبالتالي تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها المنافسون والتي أدت إلى حدوث الفشل لهم.

ثالثاً: مراحل عملية التنبؤ بالتعثر المالي

تنقسم مراحل عملية التنبؤ الى : (عساوس موسى، 2018)

المرحلة الأولى: تحديد الهدف من التنبؤ.

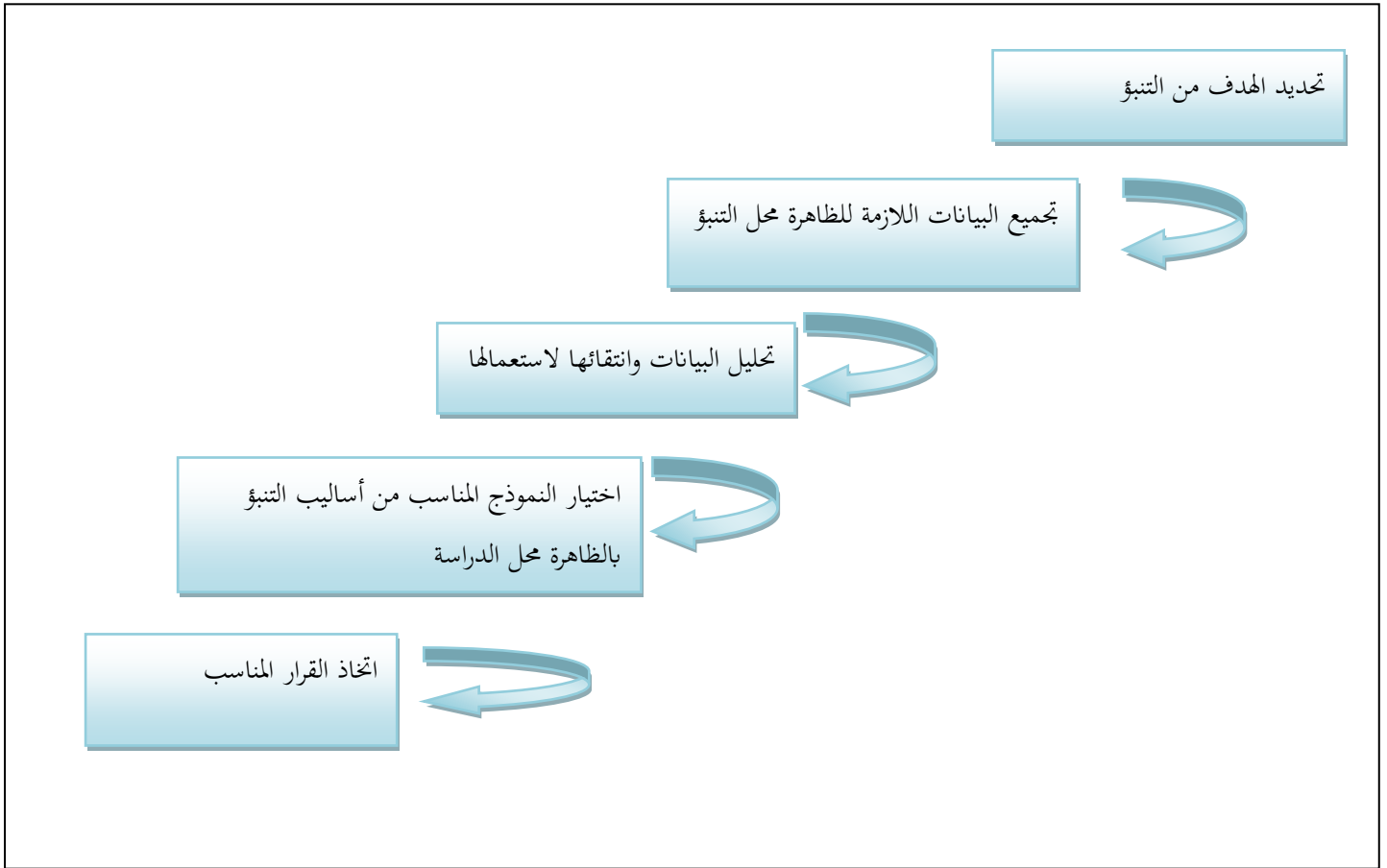
المرحلة الثانية: تجميع البيانات اللازمة للظاهرة محل التنبؤ.

المرحلة الثالثة: تحليل البيانات وانتقائها لاستعمالها.

المرحلة الرابعة: اختيار النموذج المناسب من أساليب التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة

المرحلة الخامسة: اتخاذ القرار المناسب.

شكل رقم (04): مراحل التنبؤ بالتعثر المالي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على (عساوس موسى، 2018)

المبحث الثالث: مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي

بما أن عملية التنبؤ بالتعثر المالي مهمة جدا لكل من المحلل المالي والمؤسسة، ولا بد من توفر الشفافية والافصاح في القوائم المالية لتمكين من التنبؤ الفعلي لخطر التعثر المالي، قمنا في هذا المبحث بدراسة العلاقة بين عملية التحليل المالي وكيفية التنبؤ بالتعثر مطرفين الى اهم الوسائل المستعملة في علاج هذا الخطر.

المطلب الاول : مقومات علمية للتنبؤ بالتعثر المالي

تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيس لنظام المحاسبة المالية، والتي تقدم صورة حقيقية عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعدادها في نهاية السنة المالية، ونتيجة نشاطها عن تلك السنة المالية. وهي توفر المعلومات المحاسبية لكافة الجهات المعنية . وتشتمل القوائم المالية على : (عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، 2017) .

ويتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- أن تتسم البيانات المالية بالموضوعية والشمول.
- أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة وتراعي ظروف المنشأة الداخلية والبيئة المحيطة بها،
- أن يتم بناء النماذج والأساليب المستخدمة في التنبؤ وفق منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ
- أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولا حيث تزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ

ويرى الباحث أن التحليل المالي يعتمد على دراسة الارتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطر عليها على مدى فترة أو فترات زمنية مما يساهم في تقويم الأداء السابق للمنشأة والتنبؤ بأدائها في المستقبل ، ومن خلال التحليل المنهجي والدقيق يمكن للمحلل المالي الخبير أن يستدل على الاتجاهات المستقبلية للمنشأة.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

يوجد عدة نماذج ركزت في دراستها عن الأساليب الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي باعتمادها على البيانات المحاسبية سنلخص هذه النماذج في الملحق (F) يوضح أهم النماذج التنبؤ بالتعثر المالي

أولا: نموذج Altman and me cough

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:

$$Z=0.012 X1 + 0.014 X2 +0.033 X3 +0.006 X4 +0.999 X5$$

حيث أن:

X1= رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X2= الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X4= القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

X5 = المبيعات / إجمالي الأصول

➤ أن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات (2) هي:
القسم الأول: تنتمي إليه المشاريع الناجحة وقيمة Z تساوي (2.99) أو أكثر.
القسم الثاني: تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وقيمة Z اقل من (1.81).

القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج تقييم شامل وقيمة Z تساوي بين (1.81) و(2.99) (كافي,مصطفى يوسف، 2017، صفحة 180)

ثانيا : نموذج KIDA

وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1,042 X1 + 0,42 X2 + 0,42 X3 + 0,463 X4 + 0,271 X5$$

حيث أن:

$$X1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

$$X4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$$

طبقا لهذا النموذج فإن قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرجحة للإفلاس (كافي,مصطفى يوسف، 2017، صفحة 181)

ثالثاً : نموذج Sherrod

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:

$$Z = 17 X1 + 9 X2 + 3,5 X3 + 20 X4 + 1,2 X5 + 0,1 X6$$

حيث أن:

$$X1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X2 = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X4 = \text{صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X5 = \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (01) : يوضح تصنيف المشروع

الفترة أو القسم	درجة المخاطرة	قيم مؤشر الفشل المالي (z)
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z < -5$

المصدر : (كافي,مصطفى يوسف، 2017، صفحة 182)

رابعا : نموذج إدمستر Edmister

أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج وذلك على عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها وإفلاسها وذلك خلال المدة (1958-1965)، وقد تم صياغة النموذج من خلال اعتماد خمس نسب مالية هي:

1. نسبة التدفق النقدية إلى المطلوبات المتداولة .
2. نسبة حقوق الملكية إلى المبيعات .
3. نسبة رأس المال العامل إلى المبيعات.
4. نسبة المطلوبات المتداولة إلى حقوق الملكية.
5. نسبة الموجودات السريعة التحويل إلى نقدية على المطلوبات المتداولة

خامسا : نموذج Taffler and Tisshow

و في المملكة المتحدة أجريت دراسة من قبل الباحثين (Taffler and Tisshow) في عام 1977 والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل الشركات البريطانية. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين (46) شركة صناعية مستمرة في عملها و(46) شركة أخرى أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها (المجموعتين متشابهتين من حيث الحجم والصناعة). وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمانية نسب مالية مختلفة، تم اعتماد أربعة منها :

$$Z = 0.53 x + 0.13 x + 0.18 x + 0.16 x$$

حيث أن:

$$X1 = \text{الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة}$$

$$X2 = \text{الأصول المتداولة إلى مجموع المطلوبات}$$

$$X3 = \text{المطلوبات المتداولة إلى مجموع الأصول}$$

$$X4 = \text{فترة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأصول السائلة} - \text{المطلوبات المتداولة}}$$

المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة

وقد جرى تصنيف الشركات إلى فئتين وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهي:

• فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار قيمة (Z) فيها 0.3 أو أكبر

• فئة الشركات المهددة بخطر الإفلاس، قيمة (2) فيها 0.2 أو أقل. وفي العام 1982، قام Taffler بمحاولة لإعادة النظر في نموذج السابق، لعينة صغيرة من (23) شركة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها في الأعوام (1968-1973) و (45) شركة تتمتع بكيان مالي قوي. وهناك قائمة كبيرة من حوالي (150) مؤشر مالي محتمل، ثم تخفيضها إلى خمسة مؤشرات فقط، حسب الصيغة التالية:

$$X1 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول}$$

X2=مجموع المطلوبات إلى صافي رأس المال المستثمر

X3=الأصول السائلة إلى مجموع الأصول

X4=معدل دوران المخزون .

وقد قام Taffler بدراسة الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات. وتوصل إلى أن هذا النهج هو أفضل من الناحية العملية كوسيلة لتحديد قائمة صغيرة من الشركات التي بضائقة مالية. وأن حالة الإفلاس الفعلي تتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وغيرها من الدائنين، ولا يمكن التنبؤ بشكل دقيق. (مصطفى يوسف كافي، 2017، الصفحات 346-348)

المطلب الثالث: الوسائل و الطرق المستخدمة لعلاج التعثر المالي

النوع الأول: يلاحظ في النوع الأول من الفشل أنه يحدث نتيجة عيوب واضحة تبدأ بها الشركة عملها ولهذا يستوجب أن يتم تلافي تلك العيوب منذ البداية مثلا كاعتماد على المدير الإداري الواحد فقط فيجب أن يكون هناك عمق إداري في المؤسسة وأدوار إدارية واضحة للعديد من الأشخاص . كما أنه يجب تلافي مشكلة عدم وجود ميزانيات وخطط مالية ونظم للتكاليف وخاصة مشكلة التوقع الزائد للإيرادات فوق المدى الممكن أن يتحقق والتوقع المنخفض للتكاليف التي سوف يستهلكها المشروع حيث أن تلك المشكلة لها أثر كبير على المورد المالي في المؤسسة ولهذا يجب وضع نظام مالي جديد ونظم معلومات محاسبية منذ بداية المشروع

النوع الثاني: في النوع الثاني من الفشل نرى الشركة تنمو وتنجح بصورة سريعة جدا ، حيث أن الإدارة تعتمد على قلة في تنفيذ أعمالها أي أن دور المدير أو الإداري الواحد موجود هنا أيضا وقد أكد الباحثون بأن وجود دور لشخص واحد فقط لأداء الأعمال الإدارية يصل الشركة إلى الفشل، ولهذا على الشركة أن تقي نفسها منذ البداية بإيجاد فريق عمل مناسب يحتوي على إداريين ولكن لعلاج الفشل أثناء حدوثه نلاحظ أن الشركة هنا تصل إلى أعلى مستويات أدائها وربحيتها وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تنقذ الشركة قليلا أو تعوض الشركة عن الخسائر إذا تم استغلالها جيدا.

النوع الثالث : يظهر هنا ضعف في المعلومات المحاسبية ولهذا يستوجب إيجاد معلومات محاسبية منذ بداية المشروع تتناسب مع حجم الأعمال والعمليات التي تقوم بها الشركة. وتحاول هنا الشركة وضع بعض السياسات الجديدة أثناء عملها لمعالجة الفشل كتقديم التسهيلات للزبائن والعمل على توسيع الحصة السوقية لزيادة أرباحها وإيجاد طموحات جديدة يدخلها المدير في الشركة. كما أنه نظرا لكبر حجم الشركة وأصولها فإنه يمكنها الاقتراض من البنوك ولكن يجب أن يكون بصورة مدروسة من اجل معالجة مشاكلها. ويلاحظ هنا أن عملية المعالجة تكون موجودة بصورة أكبر من الوقاية بعكس النوع الأول من الفشل. (كافي، مصطفى يوسف، 2017، الصفحات 134-135)

خلاصة الفصل

تعرفنا في هذا الفصل على طبيعة التحليل المالي ، و يلخص على أنه دراسة للقوائم المالية بالتفصيل لغرض الوصول إلى الوضعية المالية و هي تعني عملية التحليل المالي بتحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في : الميزانية ، حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، حيث بعد استخدام و تحليل هذه القوائم بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية التي تمكننا من الوصول إلى سيورة السيولة و جاهزية المؤسسة في تسديد إلتزاماتها .

فالميزانية المالية هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة و ذلك في لحظة زمنية معينة ، حيث تكون بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ، ويوفر حساب النتائج معلومات عن وضعية المالية للمؤسسة ويحتوي على إيرادات و أعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة ، و يقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية ، و هناك طريقتين لإعداد هذه القائمة و المتمثلة في: الطريقة المباشر و الطريقة غير المباشرة .ويكون حساب إما من صافي الربح أو من المتحصلات و المدفوعات النقدية ، و يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا لحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها الأموال الخاصة للمؤسسة .

كما توصلنا الى أن مصطلح التعثر المالي واسع و شامل ، كما أوضحنا مفهومه وذكرنا أيضا مراحل و آثار حدوثه ، ومن اجل الحفاظ على وضعية المالية للمؤسسة كان اتباع مجموعة من الخطوات و الأساليب و المحددات التي يتم إتباعها بهدف التنبؤ بالتعثر المالي ، كما قمنا بتأكيد هذا عبر دراسة شاملة لأهم النماذج المتبعة لعملية التنبؤ بالتعثر المالي .

الفصل الثاني

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل

E.N.I.C.A.B

تمهيد

بعد دراستنا للجانب النظري لتحليل القوائم المالية وكيفية تنبؤها بالتعثر المالي، سنحاول استكمال أهم المعلومات في هذا الفصل من خلال اسقاط الجانب النظري على نموذج مؤسسة وطنية والمتمثلة في مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، لقد قمنا باختيار هذه المؤسسة كونها تستخدم القوائم المالية اللازمة لتنبؤ بالتعثر المالي، حيث تناولنا في هذا الفصل العناصر التالية:

❖ تعريف بالمؤسسة محل الدراسة

❖ تحليل القوائم المالية للمؤسسة

❖ التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة

المبحث الأول : تقديم عام و شامل للمؤسسة صناعة الكوابل

تعتبر شركة صناعة الكوابل E.N.I.C.A.B وحدة بسكرة إحدى المؤسسات الوطنية الرائدة في مجال صناعة الكوابل ، في هذا المبحث سوف نتعرف على المؤسسة و هيكلها التنظيمي و سوف نتكلم عن منتج الشركة و عن اهم الأهداف التي تسعى للوصول إليها .

المطلب الاول : التعريف بمؤسسة E.N.I.C.A.B وحدة بسكرة

اولا: نشأة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل :

ظهرت مؤسسة E.N.I.C.A.B كنتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية و ذلك وفقا للمرسوم رقم 80/242 الصادر في 04 أكتوبر 1980 ، حيث نتج عن المرسوم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية الكهربائية " SONELEC " (الشركة الأم أو الشركة القابضة) ، هذه الأخيرة أعيدت هيكلتها و قد تقسمت في سنة 1982 إلى 8 مؤسسات :

أ- المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة البطاريات (N.I.P.E.C.E) يقع مقرها بولاية سطيف .

ب- المؤسسة الوطنية للصناعة الالكتروتقنية (E.N.E.L) يقع مقرها بولاية الجزائر .

ج- المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية (N.I.E.M.E) ، مقرها ولاية تيزي وزو .

د- المؤسسة الوطنية لصناعة الاجهزة الالكترونية (N.I.E.E) يقع مقرها ولاية سيدي بلعباس .

هـ- المؤسسة الوطنية للمصاعد (N.A.S.C.E) يقع مقرها بولاية الجزائر .

و- المؤسسة توزيع العتاد الكهربائي (D.I.M.E.L.E) مقرها بولاية الجزائر .

ز- المؤسسة الوطنية للاتصال (N.T.C.E) ، ولاية تلمسان .

ح- المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل (N.C.A.B.E) كان مقرها الرئيسي بولاية الجزائر العاصمة و كانت تشرف على 3 وحدات إنتاجية ، و في نهاية شهر ديسمبر سنة 1997 أعيدت هيكلة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بولاية الجزائر (الشركة الام) ، و قد نتج عن إعادة الهيكلة استمرار الوحدات الإنتاجية الثلاث مع استقلالية كل وحدة عن الاخرى (كل وحدة مستقلة بذاتها) ، هذه الوحدات الإنتاجية تتمثل في :

● وحدة واد السمار بالحرش : تختص هذه الوحدة في صناعة الكوابل و الاسلاك الهاتفية طاقتها الإنتاجية تبلغ 55000

طن سنويا .

● وحدة جسر قسنطينة بالقبة : المختصة في صناعة الاسلاك و الكوابل الكهربائية المعزولة ذات الضغط المنخفض و المتوسط بطاقة إنتاجية تبلغ 26000 طن سنويا .

● وحدة بسكرة : تختص في صناعة الكوابل الكهربائية بأنواع متعددة ، الطاقة الإنتاجية للوحدة تصل الى 28000 طن سنويا ، وهي المؤسسة محل الدراسة .

ثانيا : التعريف بمؤسسة صناعة الكوابل (E.N.I.C.A.B) وحدة بسكرة :

هي مؤسسة صناعية اقتصادية أنشأت في 1998/01/01 و ذلك بعد انفصالها عن الشركة الام ، يعد مركب صناعة الكوابل بسكرة من اهم المركبات الصناعية ذات الطابع الاستراتيجي على المستوى الوطني و الافريقي ، يقع قرب المدينة بالتحديد في المنطقة الصناعية و تعد اكبر المصانع على المستوى الوطني و الافريقي في مجال تخصصها حيث تختص في صناعة الكوابل الكهربائية ، و تقدر مساحتها بحوالي 42 هكتار منها 12 هكتار مغطاة حيث تشتمل على كل من ورشات الإنتاج ، مباني ادارية ، مخازن و مستودعات اما القسم الباقي فهو عبارة عن مساحة حرة تقدر بـ 30 هكتار تشمل كل من مواقف السيارات و مختلف المعدات الاخرى و توجد أيضا مساحات خضراء اضافية تستعمل كمخازن اضافية في حالة عدم كفاية مخازن الإنتاج التام الصنع .

في سنة 2008 و اثر قرار من طرف رئيس الحكومة تم خصخصة المؤسسة و تحويلها من ملكية الى مؤسسة خاصة جزئيا ، و قد تقدمت عدة مؤسسات لشراء المؤسسة اهمها : مؤسسة نيكسون الفرنسية ، مؤسسة جدة كابل السعودية ، مؤسسة جنرال كابل متعددة الجنسيات و هي امريكية و قد حظيت بملكية المؤسسة بنسبة 70% و بقيت 30% في يد شركات مساهمة الدولة (Société de gestion et de participation) ، و في جويلية 2017 تنازلت شركة كابل عن حصتها في الاسهم لصالح شركة كوندور للإخوة بن حمادي بقيمة 37 مليون دولار امريكي ، حيث استحوذ مجمع كوندور على 70% التي كانت في يد جنرال كابل و اصبحت المؤسسة 30% تابعة للدولة و 70% تابع لمجمع كوندور .

و الجدير بالذكر أن مؤسسة E.N.I.C.A.B حائزة على شهادة الأيزو و ذلك نظرا لقدراتها التنافسية في مجال صناعة الكوابل و قدرتها على تعويض المنتجات الاجنبية و براعتها في تقنيات الإنتاج المتطور ، كما نذكر أنها تتعامل مع العديد من الزبائن و الموردين نذكر من بينهم :

أ-الموردين الذين تتعامل معهم:

1- موردين أجنيين:

● شركة SRCOVSAN تزود المؤسسة بمادة النحاس .

● شركة ASPELL تزود المؤسسة بمادة PRC .

● شركة TEKFEN تزود المؤسسة بمادة PVC .

● شركة PLASCORB تزود المؤسسة بمادة PRC و الطباشور .

2- موردين محليين:

● شركة ENAB تمون المؤسسة بمادة الخشب .

● شركة ENG تزود المؤسسة بمادة الطباشور .

ب- الزبائن الذي تتعامل معهم المؤسسة :

● SONELGAZ تعتبر احدى الزبائن الرئيسية للمؤسسة بجانب الشركات الفرعية لها .

● سوناطراك و الشركات التابعة لها .

● تجار الجملة .

● المؤسسات الخاصة .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمركب صناعة الكوابل وحدة بسكرة بناء على المعلومات التي تحصلنا عليها من مصلحة المستخدمين حيث يوجد من خلال الهيكل نرى أن المؤسسة تتكون المديرية العامة التي تمثل هرم المؤسسة و تتكون من المديرية العامة من 6 مديريات و كل مديرية تتكون من مجموعة من المصالح .

*الهيكل التنظيمي عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و الوظائف و العلاقات المختلفة الموجودة بشكل متسلسل و تصاعدي و يمكن عرض الهيكل التنظيمي في الشكل الموالي (أنظر الى الملحق G)

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة E.N.I.C.A.B وحدة بسكرة من المديريات التالية :

المديرية العامة : تعتبر اهم مديرية مهمتها الاساسية تكمن في الاشراف و التنسيق بين مختلف الدوائر وذلك بمساعدة مجموعة استشارية تتكون من :

-مكتب مساعد الرئيس المدير العام للشؤون القانونية و المنازعات: يهتم هذا المكتب بحل و معالجة مختلف النزاعات الداخلية التي من الممكن أن تحدث بين العمال ، و بين المؤسسة و مورديها و زبائنها .

-مكتب مساعد الرئيس لضمان النوعية (الجودة): في حالة غياب الرئيس يكون هو المسؤول ، مهمته تكمن في مراقبة نظام التسيير وفق نظام مبادئ الجودة .

-مكتب رئيس مشروع المعلوماتية: وهو احد الفروع الناشئة داخل المؤسسة ، تم استحداثه لمواكبة التطورات السريعة على المستوى المحلي والدولي، حيث تتمثل مهمته في الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة بالنسبة لمختلف لنشاطات .

-مكتب مراقبة الحسابات: يهتم هذا المكتب بمراقبة سير العمل المحاسبي داخل المؤسسة ، حيث أنه يقوم بعملية المراجعة المحاسبية من اجل التأكد من مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية .

وتندرج ضمن هذه المديرية العامة خمس مديريات فرعية والتي هي:

اولا: المديرية التقنية: تعتبر من اهم و اكبر المديريات في المؤسسة، تتكون من 7 مصالح و كل مصلحة تختص في مرحلة معينة في عملية صنع الكوابل ، حيث أن المهمة الاساسية لهذه المديرية تكمن في تسيير الإنتاج داخل المؤسسة وتتمثل مصالحها في ما يلي:

أ-مصلحة تسيير وتخطيط الإنتاج.

ب-مصلحة القلد والظفر.

ج-مصلحة العزل والتغليف (PVC).

د-مصلحة العزل والتغليف (PVC/PRC).

هـ-مصلحة تحضير المادة العازلة .

و-مصلحة صنع البكرات.

ز-مصلحة التوزيع.

ثانيا: مديرية الموارد البشرية: تقوم بتنظيم عمل المديريات والمصالح و توفير الخدمات الإدارية على أكمل وجه ، كما تهتم بتأهيل العاملين وتوفير الظروف المناسبة للعمل ، تقوم بتقييم أداء الموظفين بهدف تحفيزهم وتشجيعهم على التطوير والتحسين من الأداء وتتكون من أربع مصالح هي:

أ-مصلحة الوسائل العامة.

ب-مصلحة الوقاية والأمن.

ج-مصلحة المستخدمين.

د-مصلحة التكوين والخدمات الاجتماعية .

ثالثا: مديرية الصيانة: تهتم هذه المديرية بعملية صيانة الآلات و المعدات و العتاد (وسائل النقل ، الات ميكانيكية) ، تتكون من خمسة مصالح:

أ-مصلحة الصيانة الكهربائية.

ب-مصلحة المنهجية والمراقبة.

ج-مصلحة توزيع المنافع.

د-مصلحة الصيانة.

هـ-مصلحة الدراسات.

رابعا: مديرية مراقبة الجودة: مهمتها تكمن في التأكد من جودة المنتجات و مدى مطابقتها للموصفات و المقاييس المعمول بها من اجل الحفاظ على سمعة المؤسسة حيث أنها حائزة على شهادة الأيزو و هذا دليل على تطور و جودة منتجاتها ، و تتكون هذه المديرية من مصلحتين وهما:

أ-مصلحة المخابر.

ب-مصلحة حقل التجارب.

خامسا: مديرية التموين والمبيعات: مهمتها تموين المؤسسة بكل ما يلزم من اجل اتمام عملية الإنتاج ، سواء المواد الأولية (النحاس، PRC ، PVC ، الألمنيوم) أو قطع الغيار أو مواد العمل (دواليب، دهن) وتتكون من خمسة مصالح :

أ-مصلحة مشتريات المواد الأولية.

ب-مصلحة تسيير المخزون.

ج-مصلحة العبور.

د-مصلحة قطع الغيار.

سادسا: مديرية المالية والمحاسبة : مهمتها تسجيل العمليات المالية والمحاسبية، وتهدف إلى إعطاء صورة واضحة للوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة، وتتكون من اربع مصالح :

أ-مصلحة الميزانية.

ب-مصلحة المالية.

ج-مصلحة المحاسبة التحليلية.

د-مصلحة المحاسبة العامة.

يبلغ عدد عمال مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 410 عامل منها حوالي 220 أعوان تنفيذ وأن المؤسسة قد مرت على مرحلتين صعبتين خلال الفترة 2008-2020، حيث تضمنت هاته الفترة عمليتين كبيرتين لتسريح العمال كانتا كما يلي:

الأولى: من 1500 إلى 700 عامل .

الثانية: من 700 إلى 410 عامل في الوقت الحالي .

المطلب الثالث: التعريف بأهداف و اهمية و منتج المؤسسة

اولا: اهداف المؤسسة:

نظرا للمكانة التي تحتلها المؤسسة سواء على المستوى الوطني و الدولي و باعتبارها اكبر وحدة صناعية في مجال تخصصها على المستوى الوطني و القاري بالإضافة إلى السمعة التي اكتسبتها بعد حيازتها على (ISO 9001) نسخة 2015، تتمثل أهدافها كما يلي :

أ- أهداف عامة :

1- تلبية إحتياجات السوق الوطنية من الكوابل الكهربائية .

2- دخول السوق العالمية من خلال تصدير منتجاتها.

3- السعي نحو الحفاظ و كسب ثقة العملاء من خلال توفير المنتج بأحسن جودة ممكنة .

4- الإستغلال الأمثل لمختلف الموارد .

5- ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها ومواجهة المنافسة.

6- الإهتمام بالعنصر البشري و الحفاظ عليه وتحسين ظروف عمله .

7- الحفاظ على مستوى منخفض من إستيراد للمواد الأولية.

ب- أهداف سنة 2020 :

- 1- تقوية العلامة التجارية للمؤسسة.
- 2- تحقيق استثمارات جديدة (إدخال منتجات جديدة للسوق).
- 3- تحقيق إنتاج سنوي يعادل 11388 طن.
- 4- العمل على تقليص النفقات و الحد من ظاهرة التبذير إلى ما يعادل 2.3%.
- 5- تحقيق رقم أعمال سنوي يعادل 9,500,000,000 دج .
- 6- توسيع شبكة التوزيع حيث أن التوزيع الجيد يدخل ضمن أساسيات عملية التسويق.
- 7- إقترحام أسواق جديدة كالأسواق الاجنبية مثلا.
- 8- إسترجاع حصص السوق التابعة لسونلغاز.

ثانيا : اهمية المؤسسة E.N.I.C.A.B بسكرة

أ-الاهمية الاجتماعية للمؤسسة :

- 1- التقليل من ظاهرة البطالة و المساهمة في خلق مناصب العمل.
- 2- باعتبار أن المركب يعتبر أكبر المصانع على المستوى الوطني و الافريقي في مجال تخصصه ، فهو يعتبر إنجازا هاما لولاية بسكرة كما يعطي نظرة إيجابية عن المدينة .
- 3- تلبية احتياجات افراد المجتمع من جميع أنواع الكوابل .

ب- الاهمية الإقتصادية للمؤسسة :

- 1-القضاء على التبعية الاقتصادية .
- 2-المساهمة في ادخال العملة الصعبة و ذلك من خلال تصدير منتجاتها للخارج .
- 3-المساهمة في تقليص النفقات .
- 4-تخفيض نسبة استيراد الكوابل و تلبية حاجيات السوق المحلية

ثالثا: التعريف بمنتج المؤسسة

تقوم E.N.I.C.A.B بسكرة بإنتاج أكثر 400 نوع من الكوابل الكهربائية و ذلك نظرا لاستعمال المؤسسة للتكنولوجيا المتطورة مما ساهم في تحسين مستوى الإنتاج ، و يمكن جمع و ترتيب أنواع هذه الكوابل في 3 مجموعات رئيسية تتمثل في :
أ- كوابل ذات الاستعمال المنزلي (كوابل منزلية) :تستخدم في بنايات و المنازل يتراوح ضغطها بين 250 الى 750 فولط ، تتكون شبكة التوزيع لهذه المجموعة من 30 موزع معتمد عبر مختلف تراب الوطن ، تعتبر هذه الكوابل من أهم أنواع الكوابل بالنسبة للمؤسسة حيث أنها تمثل 50% من إيراداتها .

ب- كوابل ذات الاستعمال الصناعي (كوابل صناعية) : وهي الكوابل التي تستعمل لأغراض صناعية كتشغيل الآلات و محركات و يمكننا تقسيم هذه الكوابل الى 3 أنواع :

1-كوابل كهربائية ذات التوتر المتوسط و العالي.

2-كوابل التوزيع او الشبكات الكهربائية .

3-الكوابل الغير معزولة .

ج-كوابل حسب الطلب : تكون هذه الكوابل حسب طلب الزبون مثال باخرة طارق ابن زياد (قامت مؤسسة E.N.I.C.A.B وحدة بسكرة بإنتاج كوابل بحرية للباخرة و ذلك بطلب من وزارة النقل و الاشغال العمومية بعد حصول المؤسسة على الاعتماد الدولي).

كما تنتج المؤسسة كذلك بكرات خشبية بأحجام مختلفة لتلف حولها الكوابل ، و تنتج أيضا مادة PVC التي تستعمل كمادة حشو او كمادة عازلة .

المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية للمؤسسة

في المؤسسة محل الدراسة لا تطبق اساليب التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي و منه سنحاول من هذا المبحث تحليل الوضعية المالية في المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي و التحليل بواسطة النسب المالية

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية

أولاً: إعداد الميزانية المختصرة

جدول رقم: (02) الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات التالية (2017-2018-2019)

2019	2018	2017	السنوات
المبالغ			الأصول
1,461,276,052.32	1,552,621,007.38	1,571,219,904.20	الأصول غير الجارية
7,046,500,645.97	6,756,921,325.92	6,631,086,059.40	الأصول الجارية
5,004,133,075.20	3,382,054,028.09	4,108,659,687.05	قيم الإستغلال
1,391,979,120.34	2,860,228,980.96	1,781,491,710.66	قيم المحفظة
650,388,450.43	514,638,316.87	740,934,661.69	قيم الجاهزة
8,507,776,698.29	8,309,542,333.30	8,202,305,963.60	مجموع الأصول
المبالغ			الخصوم
4,421,607,231.36	4,991,906,034.39	4,773,959,562.21	الأموال الدائمة
3,712,606,094.58	3,930,359,890.64	3,776,986,858.46	الأموال الخاصة
709,001,136.78	1,061,546,143.75	996,972,703.75	ديون طويلة الأجل
4,086,169,466.93	3,317,636,298.91	3,428,346,401.39	ديون قصيرة الأجل
8,507,776,698.29	8,309,542,333.30	8,202,305,963.60	مجموع الخصوم

المصدر: بالاعتماد على ملحق H-I-K-L

جدول رقم (03): يمثّل شرح كيفية الحساب الجدول:

مخزونات الجارية	قيم الإستغلال =
حسابات الغير (زبائن ،مدينون آخرون...)	قيم المحفظة =
حسابات المالية (الخزينة)	قيم الجاهزة =
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	الأموال الخاصة =
خصوم غير الجارية	ديون طويلة الأجل =
مجموع رؤوس الأموال الخاصة + خصوم غير الجارية	الأموال الدائمة =
الخصوم الجارية	ديون قصيرة الأجل =

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مكتسبات قبلية

ثانيا: تحليل الميزانية المالية

1-تحليل بواسطة التوازنات المالية

رأس المال العامل: FR

جدول رقم (04): حسب رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الموارد الدائمة		4,773,959,562.21	4,991,906,034.39	4,421,607,231.36
الأصول غير الجارية		1,571,219,904.20	1,552,621,007.38	1,461,276,052.32
رأس المال العامل الدائم		3,202,739,658.01	3,439,285,027.01	2,960,331,179.04

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

-من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- بما أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية خلال الثلاث سنوات و المتمثلة في (2017-2018-2019) أي أن رأس المال العامل موجب و هذا يدل على أن المؤسسة حققت فائض في رأس المال ، أي أنها قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها الثابتة دون اللجوء الى القروض قصيرة الأجل .

جدول رقم (05): حسب رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الأموال الخاصة		3,776,986,858.46	3,930,359,890.64	3,712,606,094.58
الأصول غير الجارية		1,571,219,904.20	1,552,621,007.38	1,461,276,052.32
رأس المال العامل الخاص		2,205,766,954.26	2,377,738,883.26	2,251,330,042.26

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

❖ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- بما أن رأس المال الخاص أكبر من الصفر فهذا يدل على مدى قدرة المؤسسة على تغطية اصولها الثابتة من دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل

جدول رقم (06) : رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الأصول الجارية		6,631,086,059.40	6,756,921,325.92	7,046,500,645.97
رأس المال العامل الإجمالي		6,631,086,059.40	6,756,921,325.92	7,046,500,645.97

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

- رأس المال العامل الاجمالي و الذي يساوي مجموع الأصول الجارية (قيم الاستغلال + القيم القابلة لتحقيق + القيم الجاهزة) ، حيث أن الهدف من دراسة رأس المال العامل الاجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة كما يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

جدول رقم (07) : رأس المال الأجنبي = مجموع الديون

البيان	السنوات	2017	2018	2019
ديون طويلة الأجل		996,972,703.75	1,061,546,143.75	709,001,136.78
ديون قصيرة الأجل		3,428,346,401.41	3,317,636,298.91	4,086,169,466.93
رأس المال الأجنبي		4,425,319,105.15	4,379,182,442.87	4,795,170,603.71

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

❖ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الأموال الخاصة ، أي أن مجموع الديون و المتمثلة في (ديون طويلة الاجل و ديون قصيرة الاجل) أقل من مجموع الأموال الخاصة و هذا يعبر على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على الاقتراض.

جدول رقم (08) : احتياج رأس المال العامل : (قيم الإستغلال + قيم المحققة) - (د.ق.أ - سلفيات)

البيان	السنوات	2017	2018	2019
قيم الإستغلال		4,108,659,687.05	3,382,054,028.09	5,004,133,075.20
قيم المحققة		1,781,491,710.66	2,860,228,980.96	1,391,979,120.34
السلفيات		1,702,669,373.34	780,590,028.46	891,767,362.66
ديون قصيرة الأجل		3,428,346,401.41	3,317,636,298.91	4,086,169,466.93
احتياج رأس المال العامل		4,164,474,369.64	3,705,236,738.60	3,201,710,091.27

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

✓ من خلال الجدول أعلاه نجد أن :

- الاحتياج لرأس المال العامل كان موجب خلال فترة الدراسة و هذا يدل على أن المؤسسة استخدماتها تفوق الموارد أي أن قروض قصيرة الاجل لا تغطي الاحتياجات الدورة و منه المؤسسة بحاجة لأموال اضافية لتغطية الجزء المتبقي .

جدول رقم (09) : الخزينة BFR-FR :

البيان	السنوات	2017	2018	2019
رأس المال العامل الدائم		3,202,739,658.01	3,439,285,027.01	2,960,331,179.04
احتياج رأس المال العامل		4,164,474,369.64	3,705,236,738.60	3,201,710,091.27
الخزينة		-961,734,711.63	-265,951,711.59	-241,378,912.23

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

✓ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- الخزينة الصافية سالبة طيلة فترة الدراسة و هذا يعني الاحتياج في رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل الدائم أي أن المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها ، و بالتالي المؤسسة في حالة عجز ، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها او تطلب قروضها من البنك او تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها و سياستها الإنتاجية ، او البعض من مواردها

2-تحليل بواسطة النسب المالية

✓ لقد قمنا بتتبع نشاط مؤسسة ENICAB من خلال مجموعة النسب المالية و المتمثلة في : نسبة الهيكلية ، و التي يتم حسابها من خلال التحليل المالي للميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

2-1-نسب الهيكلية

جدول رقم (10) : نسب هيكلية الأصول

البيان	السنوات	2017	2018	2019
نسبة الأصول غير الجارية	الأصول غير الجارية/ إجمالي الأصول	0.1916	0,1868	0,1718
نسبة الأصول الجارية	الأصول الجارية/إجمالي الأصول	0,8084	0,8132	0,8282
نسبة قيم الاستغلال	قيم الاستغلال /إجمالي الأصول .متداولة	0,6196	0,5005	0,7102
نسبة الحقوق	قيم المحققة +قيم الجاهزة/(إ.أ. المتداولة)	0,3804	0,4995	0,2898

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

جدول رقم (11) : نسبة هيكلية الخصوم

البيان	السنوات	2017	2018	2019
نسبة الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/إجمالي الخصوم	0,4605	0,4730	0,4364
نسبة د. ط. أ.	ديون طويلة الأجل/إجمالي الخصوم	0,1215	0,1278	0,0833
نسبة د.ق. أ.	ديون قصيرة الأجل/إجمالي الخصوم	0,4180	0,3993	0,4803

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

-من الجدول اعلاه نجد :

بما أن نسبة الهيكلية لكل من الأصول و الخصوم أقل من 1 فأنها تعتبر نسبة ضعيفة رغم أن الموارد الدائمة تكفي لتغطية الاستخدامات المستقرة أي أنها لا تغطي احتياج الاستغلال الجزئيا .

2-2-نسب السيولة

جدول رقم (12) : يتم حساب نسبة السيولة العامة وفق العلاقة التالية :الأصول الجارية / ديون قصيرة الأجل

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الأصول الجارية		6,631,086,059.40	6,756,921,325.92	7,046,500,645.97
ديون قصيرة الأجل		3,428,346,401.41	3,317,636,298.91	4,086,169,466.93
نسبة السيولة العامة		1,9342	2,0367	1,7245

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

-من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

بما أن نسبة السيولة تتراوح ما بين 1 و 2 خلال الثلاث سنوات فهذا يدل على أنها نسبة جيدة لأنها أكبر من 1 و بالتالي هذا يدل على أن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل(تسديد فواتير الكهرباء و الغاز ، تسديد الرواتب و الاجور ، تسديد ديون الموردين ...) في موعد الاستحقاق

و بما أن كلما ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل

جدول رقم (13): يتم حساب نسبة السيولة المختصرة وفق العلاقة : القيم المحققة + القيم الجاهزة / (ديون قصيرة الأجل)

البيان	السنوات	2017	2018	2019
القيم المحققة + الجاهزة		2,522,426,372,35	3,374,867,297,83	2,042,367,570,77
ديون قصيرة الأجل		3,428,346,401.41	3,317,636,298.91	4,086,169,466.93
نسبة السيولة المختصرة		0,7358	1,0173	0,4998

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

- من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

لقد لاحظنا في مؤسسة ENICAB أن هذه النسبة تتراوح ما بين 0.499 و 1.017 فهذا يدل على أن المؤسسة في وضع مالي مقبول أي أنها تنتمي الى المجال الموجب و الجيد الا و هو (1-0.75) أي يسمح لها بتسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على الإيرادات التي تأتي من عملية بيع المخزون (مبيعات البضائع)

جدول رقم (14) : يتم حساب نسبة السيولة الجاهزة وفق العلاقة التالية : خزينة الأصول / ديون قصيرة الأجل

البيان	السنوات	2017	2018	2019
خزينة الأصول		740,934,661.69	514,638,316.87	650,388,450.43
ديون قصيرة الأجل		3,428,346,401.41	3,317,636,298.91	4,086,169,466.93
نسبة السيولة الجاهزة		0,2161	0,1551	0,1592

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

➤ من خلال الجدول اعلاه نجد :

بما أن هذه النسبة تدل على حجم الأموال المتاحة التي تستطيع سداد الخصوم الحالية و كذلك تستخدم من قبل الدائنين المحتملين كمقياس لسيولة المؤسسة و قدرة هذه السيولة على تغطية الديون قصيرة الاجل فنلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة موجبة خلال الثلاث سنوات لكن لا تنحصر في المجال الجيد و المتمثل في (0.25-0.33) فهذا يدل على تسيير ضعيف داخلي في الخزينة.

2-3-نسب التمويل

يمثل الجدول الموالي اهم النسب المالية التي تقيس الهيكل المالي للمؤسسة

جدول رقم (15): يتم حساب نسبة التمويل الدائم وفق العلاقة التالية: الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الأموال الدائمة		4,773,959,562.21	4,991,906,034.39	4,421,607,231.36
الأصول غير الجارية		1,571,219,904.20	1,552,621,007.38	1,461,276,052.32
نسبة التمويل الدائم		3,0384	3,2151	3,0259

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

➤ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

بما أن هذه النسبة اكبر من 1 خلال ثلاث سنوات الدراسة فهو مؤشر إيجابي و هي نسبة جيدة فهذا يدل على أن اموال المؤسسة الدائمة تغطي كل الأصول غير الجارية مع وجود فائض يمكن استخدامه لتغطية جزء من الأصول الجارية.

جدول رقم (16): نسبة التمويل الخاص و تحسب وفق العلاقة : الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الأموال الخاصة		3,776,986,858.46	3,930,359,890.64	3,712,606,094.58
الأصول غير الجارية		1,571,219,904.20	1,552,621,007.38	1,461,276,052.32
نسبة التمويل الذاتي		2,4039	2,5314	2,5407

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

➤ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

تمثل هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، و بما أنها تفوق 1 خلال الثلاث سنوات فهذا يدل على أن الأصول غير الجارية تمول عن طريق الأموال الخاصة ، و هذا ما يدل على أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب خلال فترة الدراسة ، كما أن المؤسسة لديها استقلالية .

جدول رقم (17) : يتم حساب نسبة الإستقلالية المالية وفق العلاقة :الأموال الخاصة / مجموع الديون

البيان	السنوات	2017	2018	2019
الأموال الخاصة		3,776,986,858.46	3,930,359,890.64	3,712,606,094.58
مجموع الديون		4,425,319,105.15	4,379,182,442.87	4,795,170,603.71
نسبة الإستقلالية المالية		2,4039	2,5314	2,5407

من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المختصرة

✓ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

بما أن هذه النسبة أكبر من 1 طيلة فترة الدراسة فهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا ، أي أنها قادرة على تغطية جميع ديونها بواسطة اموالها الخاصة، كما أنها مؤشر جيد و يمكنها طلب المزيد من القروض من البنوك بسهولة.

جدول رقم (18) : : يتم حساب نسبة التمويل الخارجي وفق العلاقة : مجموع الديون / إجمالي الأصول

البيان	السنوات	2017	2018	2019
مجموع الديون		4,773,959,562.21	4,991,906,034.39	4,421,607,231.36
إجمالي الأصول		8,202,305,963.60	8,309,542,333.30	8,507,776,698.29
نسبة التمويل الخارجي		0,5395	0,5270	0,5636

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

✓ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

بما أن هذه النسبة تفيد في المقارنة بين اموال المؤسسة و الأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها أي أنها تفيد في اظهار أهمية إجمالي الأموال المقترضة من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة و كما نلاحظ أن هذه النسبة تتراوح ما بين 0.527 و 0.563 أي أنها نسبة جيدة ، لأنها أقل من 85% و بالتالي زادت من ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها.

2-4-نسب الربحية

جدول رقم(19) : : يتم حساب نسبة ربحية الأصول وفق العلاقة : نتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

البيان	السنوات	2017	2018	2019
نتيجة الإجمالية		205,388,835.31	420,327,095.23	125,383,696.70
مجموع الأصول		8,202,305,963.60	8,309,542,333.30	8,507,776,698.29
ربحية الأصول		0,0250	0,0506	0,0147

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

من خلال الجدول اعلاه نجد أن:

✓ بما أن هذه النسبة تبين ما استخدام من اصول للحصول على نتيجة فأنها وكما نلاحظ عائد المؤسسة مقبول وليس بأرقم ضخمة أي كل دينار مستثمر في الاستخدامات ومهما كان مصدره يحقق عائد لكن يجب مقارنتها مع المنافسين للحكم عليها.

جدول رقم(20): يتم حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة وفقا للعلاقة التالية:النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

البيان	السنوات	2017	2018	2019
النتيجة الصافية		-58,665,543.64	153,373,032.30	-217,753,795.74
الأموال الخاصة		3,776,986,858.46	3,930,359,890.64	3,712,606,094.58
ربحية الأموال الخاصة		-0,0155	0,0390	-0,0587

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

■ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

تمثل هذه النسبة اهم النسب المالية لأنها الهدف من التسيير المالي و هو تعظيم حقوق المساهمين لكن و كما نلاحظ بأنها نسبة سالبة خلال السنتين 2017 و المتمثلة في -0.0155 و 2019 و المتمثلة في -0.0587 أي أنها قلت اهمية و جاذبية المؤسسة لأنها تعبر على كل دينار مستثمر من المساهمين في رأس المال المؤسسة

جدول رقم (21): نسبة ربحية النشاط و تحسب: نتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

البيان	السنوات	2017	2018	2019
نتيجة الإجمالية		205,388,835.31	420,327,095.23	125,383,696.70
رقم الأعمال		9,164,169,387.59	9,316,459,656.66	7,226,650,039.36
ربحية النشاط		0,02244	0,04514	0,0174

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

■ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

بما أن تمثل هذه النسبة مردودية رقم الاعمال او ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح فكما نلاحظ عدم وجود ضخامة في رقم الاعمال و هي نسبة جيدة لأن زيادة نشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الاعباء الكلية ، و بالتالي فهذه نسبة بينة لنا كفاءة المسيرين في ادارة كل من رقم الاعمال و الاعباء الكلية

المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج

1- عرض جدول حسابات النتائج

يتم في هذا التحليل نسب مختلف البنود حساب النتائج الى البند الى البند الرئيسي ألا و هو رقم الاعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (22): يمثل ملخص جدول حساب النتائج

البيان	السنوات	2017	2018	2019
رقم الأعمال		9,164,169,387.59	9,316,459,656.66	7,226,650,039.36
إنتاج السنة المالية		9,463,262,543.80	9,368,654,278.52	8,351,126,722.79
إستهلاك السنة المالية		-7,697,477,993.94	-7,356,792,993.94	-7,179,712,974.37
قيمة المضافة للاستغلال		1,765,784,549.86	2,011,861,749.47	1,171,413,748.42
إجمالي فائض الإستغلال		661,471,226.05	968,569,790.61	271,162,036.26
النتيجة التشغيلية		205,388,835.31	420,327,095.23	125,383,696.70
النتيجة المالية		-217,656,993.39	-149,636,072.89	-259,061,183.55
النتيجة العادية قبل الضرائب		-12,268,158.08	270,691,022.34	-133,677,486.85
النتيجة الصافية لسنة المالية		-58,665,543.64	153,373,032.30	-217,753,795.74

مصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على ملحق J و M

1- تحليل جدول حساب النتائج

جدول رقم (23) : معدل الإندماج :قيمة المضافة / رقم الأعمال H.T

البيان	السنوات	2017	2018	2019
قيمة المضافة		1,765,784,549.86	2,011,861,749.47	1,171,413,748.42
رقم الأعمال H.T		9,164,169,387.59	9,316,459,656.66	7,226,650,039.36
معدل الإندماج		0,1927	0,2159	0,1621

من إعداد الطلبة بالإعتماد على ملخص جدول حساب النتائج

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن :

- نلاحظ أن معدل الإندماج كان 0.1927 الى أن زاد عام 2018 ليصل الى 0.2159 ثم أنخفض عام 2019 بمعدل 0.1621 و هذا راجع الى مساهمة رقم الاعمال في القيمة المضافة إنخفضت ، أي أن زاد ربح المؤسسة سنة 2018 الى أن أنخفض سنة 2019 و اصبح ضعيف مقارنة بسنة 2017 و هذا ما يفسر بأن المؤسسة تباع منتجاتها بأقل من تكلفة الإنتاج .

- نسبة تجزئة القيمة المضافة

جدول رقم (24) : بالنسبة للمستخدمين :أعباء المستخدمين / قيمة المضافة للاستغلال

البيان	السنوات	2017	2018	2019
أعباء المستخدمين		-961,345,484.85	-888,478,339.13	-797,536,228.25
قيمة المضافة للاستغلال		1,765,784,549.86	2,011,861,749.47	1,171,413,748.42
نسبة المستخدمين		0,5444	0,4416	0,6808

من إعداد الطلبة بالإعتماد على ملخص جدول حساب النتائج

من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- نجد أن نسبة المستخدمين خلال الثلاث سنوات قليلة حيث كانت (0.5444) الى أن تصل الى (0.6828) و هذا يدل على قلة الكتلة الاجرية مقارنة بما قدمه العمال من قيمة مضافة ، أي أنها غير قادرة على تغطية الكتلة الاجرية .

جدول رقم (25) : بالنسبة للدولة أو الجهات الحكومية :ضرائب وما شابهها / قيمة المضافة للاستغلال

البيان	السنوات	2017	2018	2019
ضرائب وما شابهها		-142,967,838.96	-154,813,619.73	-102,715,483.91
قيمة المضافة للاستغلال		1,765,784,549.86	2,011,861,749.47	1,171,413,748.42
بالنسبة للدولة		0,0810	0,0770	0,0877

من إعداد الطلبة بالإعتماد على ملخص جدول حساب النتائج

من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- ✓ تم التوصل الى أن نسبة الضرائب و الرسوم و ما شبهها سالبة خلال الدراسة و كذلك تأخذ نسبة قليلة من القيمة المضافة

جدول رقم (26) : بالنسبة للمؤسسة:إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة للاستغلال

البيان	السنوات	2017	2018	2019
إجمالي فائض الاستغلال		661,471,226.05	968,569,790.61	271,162,036.26
قيمة المضافة للاستغلال		1,765,784,549.86	2,011,861,749.47	1,171,413,748.42
بالنسبة للمؤسسة		0,3746	0,4814	0,2315

من إعداد الطلبة بالإعتماد على ملخص جدول حساب النتائج

من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

- ✓ نجد أن القيمة المضافة للاستغلال تساهم بقيمة 0.3746 خلال سنة 2017 الى أن تزيد عام 2018 بقيمة 0.4814 ثم ترجع تنخفض عام 2019 بقيمة 0.2315 ، و هذا يدل على أن إجمالي فائض الاستغلال هو الذي يأخذ نسبة معتبرة من القيمة المضافة . و هذا ما يفسر بأن القيمة المضافة قادرة نوعا ما على تغطية الكتلة الاجرية.

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستعمال تحليل بواسطة نماذج الحديثة

من خلال هذا المبحث سيتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، و هل هي واقعة في التعثر المالي أم لا. في هذا الجانب استخدمنا نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ، حيث فقمنا باختيار أربعة نماذج و التي رأيناها تتناسب مع معطيات المتوفرة عن المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (27): البيانات المالية

2019	2018	2017	السنوات
المبالغ			الأصول
650,388,450.43	514,638,316.87	740,934,661.69	قيم الجاهزة
4,421,607,231.36	4,991,906,034.39	4,773,959,562.21	مجموع الديون
7,226,650,039.36	9,316,459,656.66	9,164,169,387.59	رقم الأعمال
-133,677,486.85	270,691,022.34	-12,268,158.08	النتيجة العادية قبل الضرائب
-217,753,795.74	153,373,032.30	-58,665,543.64	النتيجة الصافية لسنة المالية
-1,522,122,336.02	-1,457,741,572.14	-1,304,368,539.96	ترحيل من جديد
3,712,606,094.58	3,930,359,890.64	,776,986,858.463	حقوق المساهمين
2,960,331,179.04	3,439,285,027.01	3,202,739,658.01	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على ملحق I-L

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام نموذج *ALTMAN & KIDA*

سنتطرق في هذا المطلب لتحليل بواسطة مختلف أنواع النماذج الحديثة و المتمثلة في :

أولا : التحليل المالي باستخدام نموذج ألتمان (Altman)

جدول رقم (28) : حسب نموذج ألتمان

2019	2018	2017	Z
0,3480	0,4139	0,3905	X1 صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول
-0,1790	-0,1754	-0,1590	X2 الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
-0,0157	0,0326	-0,0015	X3 الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
0,5197	0,6007	0,5820	X4 القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / إجمالي الخصوم
			X5 صافي المبيعات / مجموع الأصول
5,1542	6,1899	5,9292	$Z=6.5X1+3.26X2+1.05X3+6.27X4$

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معلومات سابقة

❖ من خلال النموذج يتضح أن :

- ✓ بما أن نموذج ألتمان يعتبر أكثر النماذج في تقدير التعثر المالي للمؤسسة و بما أنه ينحصر في المجال (1.81-2.5) فإنه اتضح لنا إحصائية ألتمان أن قيمة Z أكبر من 2.5 خلال السنوات الثلاث (2017-2018-2019) على التوالي، حيث قدرت ب: (5.9292-6.1899-5.1542) وهو ما يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وهي ليست معرضة لخطر التعثر المالي حسب ما يدل عليه النموذج.
- ✓ يفسر هذا بمقارنة قيمة مع عناصر المعادلة بصفتها نسب مهمة لاحتمال تعرض المؤسسة للتعثر المالي كالاتي :
- ✓ بالنسبة X1 باعتبارها أحد نسب السيولة وما يلاحظ أن هناك علاقة ارتباطية بين قيمة Z وبين المؤشر إذ أنه كلما قلت قيمة صافي رأس المال العامل إنخفضت بدورها قيمة Z وكلما ارتفع ارتفعت معه قيمة Z و هذا راجع لأن صافي رأس المال العامل المنخفض يدل الى عدم وجود سيولة و العكس صحيح وبالتالي يشير إلى أن الشركة متجهة إلى عدم القدرة على تسديد احتياجاتها والتزاماته وهذا ما يحتمل من حدوث حالة تعثر.
- ✓ أما العنصر الثاني والمتمثل في الأرباح المحتجزة فإنه يلاحظ أن اغلب المؤسسة تتجه إلى حجز الأرباح، وذلك يرجع لوجود العجز المتراكم لدى هذه المؤسسة ووجود سيولة غير مستغلة، وهذا يؤثر على المؤسسة
- ✓ العنصر الثالث والمتمثل بنسبة الربح قبل الفائدة والضريبة إلى إجمالي الأصول والذي يطلق عليه معدل العائد على الاستثمار فنجد أن هناك علاقة قوية بين قيمة Z، إذ أنه تنخفض قيمة Z بإنخفاض معدل العائد على الاستثمار .
- ✓ حيث تعد هذه النسبة أهم النسب المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي والتفرقة بين المؤسسات المتعثرة ناجحة، ويفسر ذلك بأن هذا العائد هو الذي يضمن للمؤسسة استمراريتها سواء قبل فرض الضريبة أو بعدها

ثانيا : التحليل المالي باستخدام نموذج كيدا

جدول رقم (29) : حسب نموذج كيدا

2019	2018	2017		Z
				X
0,0256	0,0185	-0,0071	الربح الصافي / مجموع الأصول	X1
0,4364	0,4730	0,4605	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	X2
0,1592	0,1551	0,2161	النقديات / الخصوم المتداولة	X3
0,8494	1,1212	1,1173	المبيعات / إجمالي الأصول	X4
0,0764	0,0619	0,0903	النقديات / مجموع الأصول	X5
0,6908	0,8189	0,8185		$Z=1,042X1+0,42X2+0,42X3+0,463X4+0,271X5$

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة

❖ من خلال الجدول اعلاه نجد أن

حسب هذا النموذج فإن X1 يقيس معدل الارباح الصافية التي تحققها المؤسسة عن كل دج مستثمر في الموجودات قبل سداد كل من الفوائد و ضرائب و بالتالي تبعا لما حققته المؤسسة في للسنتين 2018-2019 فهذا المؤشر جيد على خلاف سنة 2017 كان سالبا .

و حسب X2 فكان هذا المؤشر مرتفع و هو دليل جيد و يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و بالتالي يقل من احتمالية تعرضها الى التعثر المالي

و من X3 نجد أنه مرتفع و كلما ارتفع دل ذلك على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل

كما أن نجد من X4 بما أنه يقيس كفاءة ادارة المؤسسة في استغلال موجوداتها لتوليد الإيرادات فهذا يؤكد سلامة المؤسسة من التعثر المالي و حسب X5 فالمؤسسة قادرة على توليد سيولة الازمة للوفاء بالتزامات المالية المستحقة عليها و بالتالي تنعدم المؤسسة من التعثر و الفشل المالي

و تبعا لقيمة Z و ما سبق ذكره في الجانب النظري فإن المؤسسة في امان من حالة التعثر المالي لأن قيمة Z موجبة على مدار ثلاث سنوات الدراسة

المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام نموذج SHERROD & ZMIJEWSKI

أولا : التحليل المالي باستخدام نموذج Sherrod

جدول رقم (30) : حسب نموذج Sherrod

2019	2018	2017		Z
				X
0,3480	0,4139	0,3905	صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول	X1
0,0764	0,0619	0,0903	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	X2
0,4363	0,4729	0,4604	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	X3
-0,0157	0,0326	-0,0015	صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	X4
1	1	1	إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم	X5
2,5406	2,5314	2,4038	إجمالي حقوق المساهمين / الأصول غير الجارية	X6
4,6547	5,3705	5,3709	$Z=17X1+9X2+3,5 X3+20 X4 +1,2 X5+0,1X6$	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة

❖ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

ما يميز هذا النموذج أنه يستخدم كأداة لتقييم مخاطر الإئتمان عند منح القروض المصرفية في المصارف إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة وعدم وقوعها في التعثر المالي وهو يعتمد على 6 نسب كما هي مبينة .

وهذا حسب النموذج نجد أن قيمة Z محصورة بين: $10 > Z \geq 5$ ، هذا يعني أنه وضعية المالية متوسطة المخاطر في هذه الفترة، ولكن قيمة Z في إنخفاض من سنة لسنة حيث بلغت في السنة الأخيرة بالتقريب 5، وهذا ما يدل على أن المؤسسة في طريقها للتعثر المالي.

ثانيا: التحليل المالي باستخدام نموذج zmi jewski

بعد احتساب بالمعدلة Z، يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة التالية:

$$\text{احتمال الإفلاس} = \frac{1}{\text{LOG}(-Z)+1} = \frac{1}{\text{LOG}(-Z)+1}$$

أس الرقم (Z) يساوي : 2.71828182845904^Z ، وإرجاع e المرفوع إلى

جدول رقم (31) : حسب نموذج zmi jewski

2019	2018	2017		Z
				X
-0,0256	0,0185	-0,0072	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	X1
0,5636	0,5270	0,5395	مجموع الديون / إجمالي الأصول	X2
1,7245	2,0367	1,9342	الأصول المتداولة / خصوم المتداولة	X3
-3,3310	-4,0341	-3,7257	$Z = -8,7117 - 6,5279X1 + 9,8054X2 - 0,1814X3$	
0,0241	0,0177	0,0358		إحتمالية قيمة Z=

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة

❖ من خلال الجدول اعلاه نجد أن :

النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة Z تقع بين (صفر - 1)، ويكون تفسير الاحتمالات مبني على أساس 50% فشل الشركة، أي بعبارة أخرى إذا كان احتمال التعثر ($Z=0.5$) أكثر، فإن الشركة مهددة بخاطر التعثر المالي، ويحتمل إفلاسها. ومن خلال تطبيقنا

لهذا النموذج على دراستنا اتضح أن المؤسسة ليست متعثرة

قيم X1 والتي تمثل النتيجة الصافية إلى مجموع الأصول، سالبة خلال السنوات (2017-2019) وهذا راجع إلى أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة حققت خسارة خلال السنوات المشار إليها، في حين أنها حققت نتيجة موجبة في سنة 2018.

وفيما يخص قيم X2 والتي تمثل مجموع الديون إلى مجموع الأصول نلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال السنوات 2017-2019 والتي بلغت (0.5395-0.5636) على التوالي، وكان هناك إنخفاض طفيف في 2018

أما قيم X3 والتي تمثل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، نلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال السنة 2018 حيث بلغت (2.0367) مقارنة بالسنتين 2017-2019 حيث كانت (1.9342-1.7245) على التوالي.

خلاصة الفصل التطبيقي

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة ، و كان الهدف منه تطبيق ما توصل اليه في الجانب النظري و اختبار مدى تطابقه مع الجانب العملي

بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة ENICAB ، تبين لنا أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال الثلاث سنوات (2017-2019) لتمكينها من تحقيق خزينة صافية موجبة ، و بعد القيام بعملية تحليل القوائم المالية من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، التي تمكننا من الوصول الى سيورة السيولة و كذا الهيكل التمويلي داخل المؤسسة ، كما أن تحليل جدول حساب النتائج وفرت لنا معلومات حول الوضعية المالية

لكن مع هذا يبقى جانب مظلم لدراسة لعدم وجود قائمة جدول سيولة الخزينة و التي تمكننا من معرفة قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية و كذا إستخدام نماذج الأخرى مثل نموذج **Taffler and Tisshow**

الخاتمة

الخاتمة:

أن التحليل المالي وسيلة أساسية يمكن من خلالها مراقبة النشاط داخل المؤسسة ، حيث اخترنا في موضوعنا هذا و التي تخص الجانب المالي ألا و هو التحليل المالي و الذي يعد الاداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص حالة المؤسسة من خلال التنبؤ بالتعثر المالي لها، فموضوعنا هذا أصبح يعني الى جانب إدارة المؤسسة مالكيها و دائنيها و موظفيها و غيرهم نظرا لما لهم من مصالح ، و هذا ما دفعنا للبحث في مجال التحليل المالي باعتباره من اهم ادوات التنبؤ بالتعثر المالي بما يشمله من نماذج كنموذج ألتمان و كيدا و شيرود و النسب المالية و التي تساهم في تحسين اداء المؤسسة لمنعها من الوقوع في التعثر و هذا ينعكس على تحسين جودة القوائم المالية .

ثم كانت الدراسة التطبيقية كجزء مكمل للدراسة النظرية و المدعمة لها المتمثلة في الدراسة الميدانية لمؤسسة ENICAB حيث تم فيها تحليل و عرض لقوائمهم المالية المتاحة و المتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج ، فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية على التحليل المالي للقوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المؤسسات من خلال الاعتماد على وسائل و أساليب التحليل المالي .

و بناء على تم التطرق اليه في الدراسة النظرية و التطبيقية تم التوصل لنتائج التالية :

***النتائج الدراسة :**

- عملية التحليل المالي تنطلق اساسا من جمع المعطيات و المعلومات المتوفرة خلال فترات زمنية ماضية و آنية ، و تصنيفها و تحليلها بطريقة علمية رياضية و اقتصادية و توجيهها للمحللين الماليين .
- تسعى المؤسسة الى الحد من المخاطر المحيطة بها و التي منها ظاهرة التعثر المالي الناجمة عن مجموعة من الأسباب ، و يتم الكشف المبكر عنها بالاعتماد على ادوات التحليل المالي خاصة منها المؤشرات المالية و كذا النماذج الإحصائية ، فمن الجهة النظرية توجد علاقة بين التحليل المالي و مخاطر التعثر المالي .
- عدم قدرة المؤسسة على تغطية التمويل الذاتي على تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة على المدى القصير ..
- التحليل المالي مورد هام و مصدر خام لاتخاذ القرارات و التنبؤ بالتعثر المستقبلي ، كما يعتبر منطلق هام لوضع الخطط و الوصول الى الأهداف المسطرة .
- أيجاد نماذج تعتمد في بناءها على متغيرات كيفية او كمية إضافة الى استخدام احد أساليب الإحصائية المتعددة .
- تلعب نماذج التنبؤ بالتعثر المالي دور المنبه الذي ينذر من اقتراب حدوث التعثر المالي.
- عملية تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة اقتصادية تصحي المسؤولون من الوقوع في خطر التعثر المالي ..
- عدم وجود محلل مالي في قسم المحاسبة و المالية.
- عدم اتخاذ النماذج الاحصائية و مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية بعين الاعتبار في المؤسسة.
- الاعتماد على رأس المال الخاص في التمويل، و دعم الدولة من خلال النتيجة يمكن اعتبار هذه الوضعية المالية جيدة نسبيا في الحالة العادية، و لكن غير مستعدة في حالة التعثر المالي.

إختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا لهذا الموضوع بالتفسير و التحليل و تدعيم الجانب النظري بالدراسة التطبيقية يمكن الاجابة على فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- الفرضية الاولى "لم يكن لنظام المحاسبي مالي دور في دعم التحليل المالي بمعلوماته و قوائمه الحديثة" و التي تم نفيها من خلال التحقق بأن الشفافية و المصدقية التي تعطيها القوائم المالية تساهم بشكل كبير في الاكتشاف المبكر لتعثر المالي
- الفرضية الثانية "يصح استخدام تحليل القوائم المالية كمؤشر لوحده" و التي أثبتنا صحتها لكن لتدعيم نتائجها يفصل استخدام مختلف النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي
- الفرضية الثالثة "تساعد النماذج الإحصائية في كشف عن التنبؤ بالتعثر المالي" و التي تم اثباتها و تأكد منها من خلال تطبيق نماذج الاحصائية على مؤسسة محل الدراسة منها نموذج ألتمان و كيدا و تحققنا بأن هذه الاخيرة تساعد بشكل فعال في التنبؤ بالتعثر المالي.

التوصيات :

من خلال النتائج المذكورة يمكن إقتراح بعض التوصيات هي:

- ✓ ضرورة وجود محلل مالي في قسم المحاسبة و المالية.
- ✓ ضرورة اخذ بعين الاعتبار تحليل القوائم المالية باستخدام مختلف النماذج و المؤشرات توازن المالي.
- ✓ يجب على المؤسسة توفير هامش امان كافي لحمايتها في حالة الوقوع في خطر التعثر المالي حيث لا يمكن تحقيقه الا من خلال توازنها.
- ✓ القيام بعملية التحليل المالي و بصورة دورية و في كل وظيفة على حده سعيا لتحقيق الاداء الامثل.
- ✓ الاطلاع على الطرق و التقنيات المالية الحديثة و التي تسهل من عملية التحليل المالي.
- ✓ ضرورة الاعتماد على الشفافية في المعلومات المالية.
- ✓ على المؤسسة تفعيل دور تقنية التحليل و التقييم المالي و مؤشرات و نسبه المالية من اجل التشخيص الامثل لمركزها المالي.

أفاق البحث :

عالج هذا البحث اشكالية بعنوان كيف يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية ENICAB للفترة الممتدة 2017-2019 ، و لقد حاولنا الاجابة على الاسئلة المطروحة باستعمال تقنيات التحليل المالي و النماذج الاحصائية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر المالي ، و كشفت الدراسة أن نموذج ألتمان يعتبر من أهم النماذج ذات القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

و من خلال اجراءنا لهذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض الجوانب المكملة لا زالت تحتاج الى المزيد من التحليل و البحث ، فلكل دراسة قصور و نقص ، لذلك نقترح مجموعة من المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون أفاق بحث جديدة :

- دراسة موضوع البحث على مستوى البنوك الجزائرية أو على مستوى المؤسسات المسعرة في البورصة.
- دراسة الموضوع لكن بإدراج أساليب احصائية مغايرة كنموذج الإنحدار الخطي
- دراسة الموضوع باستعمال الأسلوب اللوجستي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. الله، فرج خير. (2016). ادارة المخاطر المالية. عمان الاردن: دار امجد للنشر و التوزيع.
2. بومزايد ابراهيم. (2018). المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: منشورات الدار الجزائرية.
3. حمزة محمود الزبيدي 2000 التحليل المالي و التنبؤ بالفشل الاردن مؤسسة الوراق
4. خالد جمال الجعرات 2008 معايير التقارير المالية الدولية (IAS-IFRS) الاردن المكتبة الجامعية
5. خميسي شيحة. (2010). التسيير و المالية التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.
6. خيرت ضيف ، احمد رجب عبد العال ، محمد شوقي بشاوي. (1981). المحاسبة المالية. بيروت العربية: دار النهضة العربية..
7. شعيب شنوف. (2014). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي. الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع
8. شقيري نوري موسى-محمود ابراهيم نور -سوزان سمير ذيب. (2012). ادارة المخاطر. عمان الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
9. عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته. (2010). التسويات الجردية و إعداد و تحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
10. عساوس موسى. (2018). التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة اقتصادية. المعيار ، 277.
11. طلال الججاوي ، ريان نعوم. (2007). المحاسبة المالية. عمان: دار جهينة لنشر و التوزيع.
12. كافي مصطفى يوسف. (2017). ادارة رأس المال العامل. قسنطينة الجزائر: الفا للوثائق و النشر و التوزيع.
13. كتوش عاشور. (2011). المحاسبة للعامه أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي . الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية.
14. لسلوس مبارك. (2004). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. لسلوس مبارك. (2012). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. مامون توفيق حمدان ، حسين القاضي . (2000). المحاسبة الدولية. الاردن : دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع.
17. محسن أحمد الخيضري. (1997). الديون المتعثرة. مصر: ايتراك للنشر و التوزيع.

18. محمد تيسيري الرجبي. (2014). تحليل القوائم المالية. القاهرة- مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
19. محمد داود عثمان. (2013). إدارة و تحليل الإئتمان و مخاطره. الاردن - عمان. دار الفكر.
20. محمد عبد السلام احمد ، ابراهيم السيد 2017/دائرة الموارد المالية الاسكندرية دار التعليم الجامعي
21. محسن أحمد الخيضي. (1997). الديون المتعثرة. مصر: أيتراك للنشر و التوزيع.
22. مسعد محمود الشرقاوي. (2014). المحاسبة المالية. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
23. مصطفى يوسف كافي. (2017). ائتمان المشاريع لصغيرة و المتوسطة و نماذج التنبؤ بالفشل المالي. عمان الاردن: دار الابتكار لنشر و التوزيع.
24. منير شاكر محمد ، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. عمان الاردن: دار وائل للنشر.
25. ناصر دادي عجون 1998 تقنية مراقبة التسيير -التحليل المالي الجزائر دار المحمدية العامة
26. وصفي عبد الفتاح ابو المكارم 1998 المحاسبة المالية.رياض ، السعودية دار المريخ لنشر و التوزيع

II. المذكرات:

1. انتصار سليمان. (2016/2015). التنبؤ بتعثر المالي في المؤسسات الجزائرية. مذكره لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
2. بسام عبد الله الغصين 2004 بعنوان استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بتعثر المالي لشركات
3. حمد نجيب دبابش و طارق قدوري (2010) بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

III. المجالات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2008). المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، 24.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2008). مرسوم تنفيذي رقم 08-156 و المتضمن النظام المحاسبي المالي ، 12.
3. دراسة 1998 ALTMAN بعنوان التنبؤ بفشل المالي بالتطبيق على الشركات الكورية

4. الشريف ريجان. (2007). التعثر المالي. مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية
5. عامر ملايكية. (2018). التعثر المالي للمشاريع الصغيرة الجديدة. المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمت ، 121.
6. عبد الرحمان عطية 2009 المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائر دار الجيلطي
7. عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء. (2017). أهمية القوائم المالية لتنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، 751..
8. فهمي مصطفى الشيخ 2008 التحليل المالي رام الله فلسطين l sme financia
9. مرزاقه صالح ، بوهرين فتيحة. (2010). المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية. الاقتصاد و المجتمع ، 86.

IV. المحاضرات:

1. جيلح الصالح . (2020). دروس التسيير المالي. محاضرات و اعمال موجهة . بسكرة، سنة اولى تسويق مصري.
2. ساجي فاطمة الزهراء. (2016-2017). مطبوعة في مقياس للتحليل المالي. تيارت، قسم العلوم الاقتصادية
3. عبد الرحيم ليلي . (2015-2016). مطبوعة في مقياس التسيير المالي. تيارت. قسم علوم التسيير .

الملاحق

الملحق A : نموذج الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	الرقم	المبالغ	الأصول	الرقم
	<u>*الأموال الخاصة</u>	1		<u>*الأصول الغير الجارية</u>	2
	رأس المال	101		مباني	213
	الاحتياطيات	106		معدات وأدوات	215
	النتيجة	12		معدات النقل	218
					x
	<u>*خصوم الغير جارية</u>	1		<u>*الأصول الجارية</u>	
	اقتراضات بنكية	164		المخزونات	3،4،
	موردو التثبيتات	404		الزبائن	5
				البنك	30
	<u>*الخصوم الجارية</u>			الصندوق	411
	موردو المخزونات	401			512
					53
	المجموع			المجموع	

المصدر : (محمد عبد السلام احمد ، ابراهيم السيد، 2017، صفحة 139)

الملحق B : نموذج جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

الرقم	الحساب	ملاحظة	السنة (ن)	السنة (ن-1)
	مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة			
70	تغير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري			
72	تصنيعها			
73	الإنتاج المثبت			
74	اعانات الاستغلال			
	1- إنتاج السنة المالية			
60	المشتريات المستهلكة			
61	الخدمات الخارجية			
62	الخدمات الخارجية الأخرى			
	2- استهلاك السنة المالية			
	3- القيمة المضافة للاستغلال (2.1)			
63	اعباء العاملين			
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة			
	4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال			
75	المنتجات العملية الأخرى			
65	الاعباء العملية الأخرى			
68	مخصصات الإهلاكات و المؤونات			
78	استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات			
	5- النتيجة العملية (التشغيلية)			

			النواتج المالية	76
			الاعباء المالية	66
			6-النتيجة المالية	
			7-النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	698.695
			الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية	693.692
			مجموع نواتج الأنشطة العادية	
			مجموع اعباء الأنشطة العادية	
			8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
			العناصر الغير عادية (النواتج)	77
			العناصر الغير عادية (الاعباء)	67
			9-النتيجة الغير عادية	
			10-النتيجة الصافية لسنة المالية (8+9)	

المصدر : (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 256)

الملحق C : نموذج جدول سيولة الخزينة

ملاحظة	السنة المالية (ن.1)	السنة المالية(ن)	البيان
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين</p> <p>الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب المدفوعة عن النتائج</p>
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية او معنوية</p> <p>التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيبات مادية أو معنوية</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية</p> <p>التحصيلات عن التنازل عن تثبيبات المالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل</p> <p>لتحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p>

			<p>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات لمتأتية من القروض</p> <p>تسديدات القروض أو ديون الأخرى الممثلة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)</p> <p>تأثير تغيير سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة</p> <p>اموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>اموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية</p> <p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p> <p>المقارنة مع النتيجة المحاسبية</p>
--	--	--	--

المصدر = (بومزيد ابراهيم، 2018، صفحة 260)

الملحق D: نموذج تغير رؤوس الأموال الخاصة

ملاحظة	الاحتياطات والنتيجة	غارق اعادة التقييم	فاق التقييم	علاوة الاصدار	رأسمال الشركة	
						الرصيد في 12/31 ن.2
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في حساب النتيجة) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 12/31 ن.1
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في حساب النتيجة) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 12/31 ن

المصدر = (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 268)

الملحق E : شكل الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
<p><u>الموارد الدائمة</u></p> <p>رؤوس الأموال الخاصة (رأس المال - احتياطات - نتيجة الدورة - ترحيل من جديد - فارق الاقتناء - مؤونة الأعباء و الخسائر - الإهلاكات و المؤونات ...)</p> <p>ديون مالية طويلة و متوسطة الاجل (قروض بنكية - قروض سندية - عقود الإيجار التمويلي - اقتراضات - قروض مالية - ديون متماثلة)</p> <p><u>موارد الاستغلال</u></p> <p>الموردون و الحسابات الملحقة اجور و ضرائب واجبة الدفع زبائن دائنون ديون اخرى للاستغلال تسبيقات الزبائن الموردو المخزونات</p> <p><u>موارد خارج الاستغلال</u></p> <p>ضرائب على الارباح فوائد القروض موردو القيم الثابتة ديون على الاستثمارات قروض بنكية حصص الشركاء واجبة الدفع (حسب ملحق الميزانية)</p> <p><u>موارد الخزينة</u></p> <p>اعتمادات جارية بنكية مساهمات بنكية جارية قروض الخزينة</p>	<p><u>الاستخدامات المستقرة</u></p> <p>التثبيات الغير ملموسة (برامج معلوماتية-شهرة محل-قيم الثابتة المعنوية- تثبيات المعنوية قيد الإنجاز.....)</p> <p>تثبيات الملموسة (أراضي- مباني - معدات الإنجاز-القيم الثابتة الجاري أنجازها - القيم الثابتة في شكل امتياز.....)</p> <p>تثبيات مالية أخرى (سندات المساهمة - سندات الفروع - فارق الاقتناء- قيم ثابتة مالية.....)</p> <p><u>استخدامات الاستغلال</u></p> <p>المخزونات زبائن و الحسابات الملحقة حقوق العملاء و ملحقاتهم موردون مدينون تسبيقات الموردون مدينون آخرون للاستغلال</p> <p><u>استخدامات خارج الاستغلال</u></p> <p>حقوق الزبائن من التثبيات حقوق التنازل عن التثبيات حقوق أخرى خارج الاستغلال حسابات الغير الأخرى أعباء معينة مسبقا (حسب ملحق الميزانية) مدينون آخرون خارج الاستغلال</p> <p><u>استخدامات الخزينة</u></p> <p>البنك الصندوق حساب جاري بريدي قيم منقولة لتوظيف</p> <p><u>مجموع الاستخدامات</u></p>
مجموع الموارد	

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات قبلية

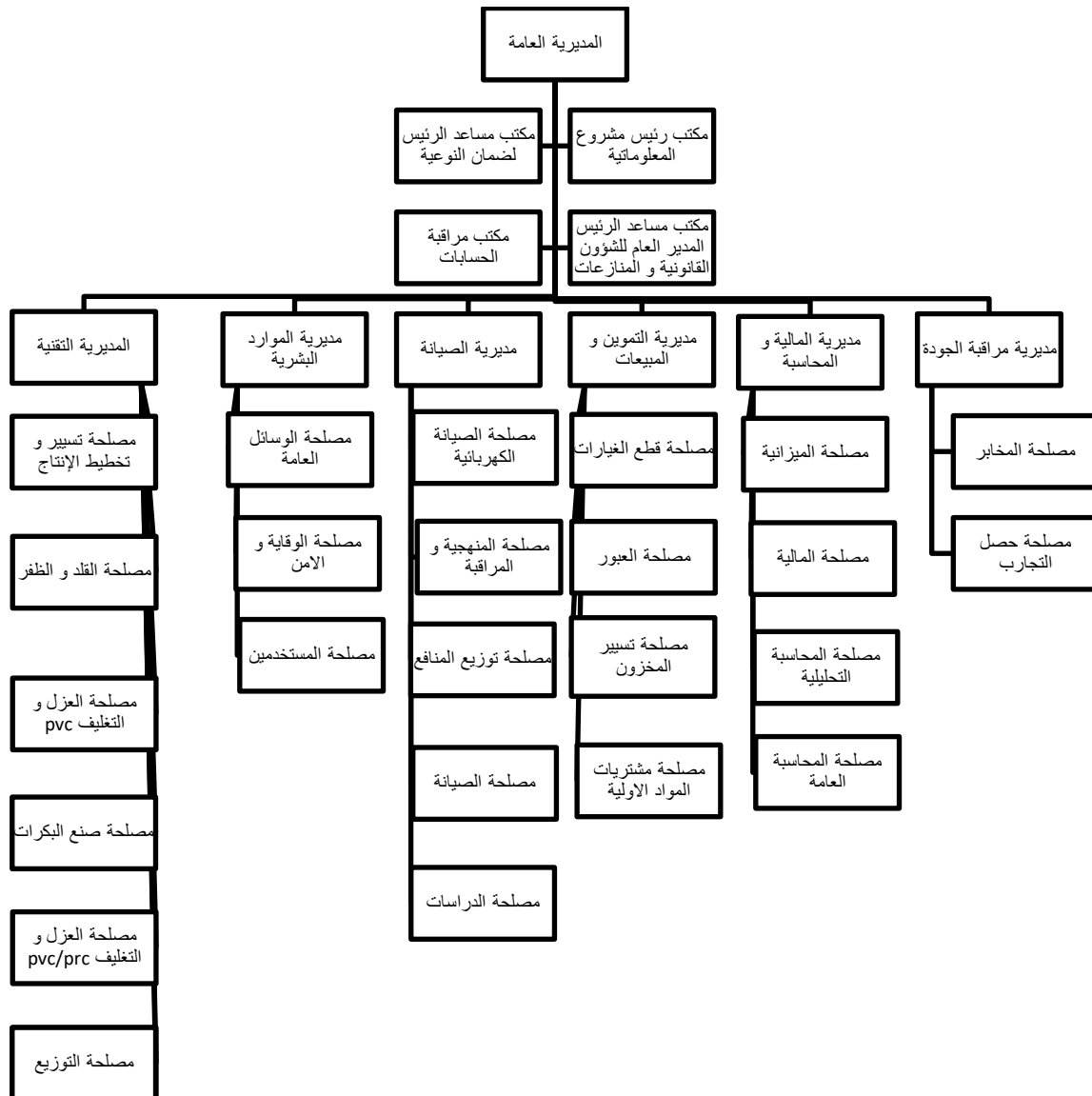
الملحق F : نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

	سنوات		سنوات
TAFFLER	1982	BEAVER	1966
BOOTH	1983	ALTMAN	1968
FUIMER	1984	PIFER & METER	1970
ZIMJEWSKI	1984	WILCOX	1971
CAMPISI	1985	LEV	1971
ZAVGREN	1985	DEAKIN	1972
CASEY	1986	MCGOUGH & ALTMAN	1974
SHERRORD	1987	BLUM	1974
KOH	1990	LIBBY	1975
HART	1992	SINKEY	1975
PAZ	1992	ARGENTI	1976
EDWARDS	1993	MOYER	1977
WARD & FOSTER	1997	TISSHOW & TAFFLER	1977

LENNOX	1999	OHLSON	1980
KOH & TAN	1999	KIDA	1981
SHIRATA	2002	VEAZY	1981

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مكتسبات قبلية

الملاحق G : الهيكل التنظيمي للمؤسسة



من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من مصلحة

الملحق H : ميزانية المؤسسة جانب الأصول لسنة المقفلة 2017-2018

ENICAB

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		41,863,032.26	37,815,224.51	4,047,807.77	5,643,750.32
Immobilisations corporelles					
Terrains		37,098,639.12		37,098,639.12	37,098,639.12
Bâtiments		2,060,029,763.56	1,264,612,816.52	795,416,947.04	818,489,309.33
Autres immobilisations corporelles		3,348,482,136.28	3,010,935,725.09	337,546,411.19	225,320,122.13
Immobilisations en concession					
		9,559,251.73		9,559,251.73	183,819,745.37
Titres mis en équivalence					
Autres titres immobilisés					
Prêts		124,935,471.09		124,935,471.09	128,720,471.09
Impôts différés actif				244,016,479.44	172,127,866.84
TOTAL ACTIF NON COURANT		5,865,984,773.50	4,313,363,766.12	1,552,621,007.38	1,571,219,904.20
ACTIF COURANT					
Stocks et encours			255,309,046.85	3,382,054,028.09	4,108,659,687.05
Créances et emplois assimilés					
Clients		2,536,541,588.05	153,453,216.82	2,383,088,371.23	1,123,615,622.03
Autres débiteurs			100,000.00	174,531,236.67	281,273,355.38
Impôts et assimilés				300,473,005.30	374,466,365.49
Autres créances et emplois assimilés				2,136,367.76	2,136,367.76
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		514,638,316.87		514,638,316.87	740,934,661.89
TOTAL ACTIF COURANT		7,165,783,589.59	408,862,263.67	6,756,921,325.92	6,631,088,059.40
TOTAL GENERAL ACTIF		13,031,768,363.09	4,722,226,029.79	8,309,542,333.30	8,202,305,963.60

المصدر : وثائق المؤسسة

الملحق I : ميزانية المؤسسة جانب الخصوم لسنة 2017-2018

ENICAB

EDITION_DU:25/05/2021 9:26

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1,010,000,000.00	1,010,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		4,224,728,430.60	4,224,728,430.60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-1,304,368,539.96	-1,457,741,572.14
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3,930,359,890.64	3,776,986,858.46
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		810,864,492.20	810,864,492.20
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		250,681,651.55	186,108,211.55
TOTAL II		1,061,546,143.75	996,972,703.75
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		1,618,753,088.24	1,285,059,050.83
Impôts		392,542,976.41	123,070,190.92
Autres dettes		525,750,205.80	317,547,786.30
Trésorerie passif		780,590,028.46	1,702,669,373.34
TOTAL III		3,317,636,298.91	3,428,346,401.39
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		8,309,542,333.30	8,202,305,963.60

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المصدر : وثائق المؤسسة

الملحق J : جدول حساب النتائج للمؤسسة لسنة 2017-2018

ENICAB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		9,316,459,656.66	9,164,169,387.59
Variation stocks produits finis et en cours		52,194,621.86	299,093,156.21
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		9,368,654,278.52	9,463,262,543.80
Achats consommés		-7,057,817,644.62	-7,400,523,525.71
Services extérieurs et autres consommations		-298,974,884.43	-296,954,468.23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-7,356,792,529.05	-7,697,477,993.94
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2,011,861,749.47	1,765,784,549.86
Charges de personnel		-888,478,339.13	-961,345,484.85
Impôts, taxes versements assimilés		-154,813,619.73	-142,967,838.96
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		968,569,790.61	661,471,226.05
Autres produits opérationnels		12,802,920.08	33,540,920.69
Autres charges opérationnelles		-137,117,595.81	-75,382,827.54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-483,850,244.11	-414,240,500.71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59,922,224.46	16.82
V-RESULTAT OPERATIONNEL		420,327,095.23	205,388,835.31
Produits financiers		15,238,974.89	48,827,228.23
Charges financières		-164,875,047.78	-266,484,221.62
VI-RESULTAT FINANCIER		-149,636,072.89	-217,656,993.39
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		270,691,022.34	-12,268,158.08
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-189,206,602.64	-46,448,055.66
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		71,888,612.60	50,670.10
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9,456,618,397.95	9,545,630,709.54
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9,303,245,365.65	-9,604,296,253.18
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		153,373,032.30	-58,665,543.64
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		153,373,032.30	-58,665,543.64

المصدر: وثائق المؤسسة

الملحق K : ميزانية المؤسسة جانب الأصول لسنة 2018-2019

ENICAB

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		41,983,425.28	39,953,030.69	2,020,394.59	4,047,807.77
Immobilisations corporelles					
Terrains		37,098,639.12		37,098,639.12	37,098,639.12
Bâtiments		2,065,070,077.66	1,315,091,583.93	749,378,493.73	795,416,947.04
Autres immobilisations corporelles		3,366,264,338.78	3,187,777,793.99	178,487,144.79	337,546,411.19
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		-275,823.71		-275,823.71	9,559,251.73
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		334,627,033.30		334,627,033.30	124,935,471.09
Impôts différés actif		159,940,170.50		159,940,170.50	244,016,479.44
TOTAL ACTIF NON COURANT		6,004,708,460.93	4,543,432,408.61	1,461,276,052.32	1,552,821,007.38
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5,219,303,784.58	215,170,709.38	5,004,133,075.20	3,382,054,028.09
Créances et emplois assimilés					
Clients		989,598,974.60	86,572,127.85	923,026,846.75	2,383,088,371.23
Autres débiteurs		146,751,191.74	100,000.00	146,651,191.74	174,531,236.67
Impôts et assimilés		320,164,714.09		320,164,714.09	300,473,005.30
Autres créances et emplois assimilés		2,136,367.76		2,136,367.76	2,136,367.76
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		650,388,450.43		650,388,450.43	514,638,316.87
TOTAL ACTIF COURANT		7,328,343,483.20	281,842,837.23	7,046,500,645.97	6,756,921,325.92
TOTAL GENERAL ACTIF		13,333,051,944.13	4,825,275,245.84	8,507,776,698.29	8,309,542,333.30

المصدر: وثائق المؤسسة

الملحق M : جدول حساب النتائج للمؤسسة لسنة 2018-2019

ENICAB

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		7,226,650,039.36	9,316,459,656.66
Variation stocks produits finis et en cours		1,124,476,683.43	52,194,621.86
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		8,351,126,722.79	9,368,654,278.52
Achats consommés		-6,896,790,337.14	-7,057,817,644.62
Services extérieurs et autres consommations		-282,922,637.23	-298,974,884.43
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-7,179,712,974.37	-7,356,792,529.05
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1,171,413,748.42	2,011,861,749.47
Charges de personnel		-797,536,228.25	-888,478,339.13
Impôts, taxes et versements assimilés		-102,715,483.91	-154,813,619.73
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		271,162,036.26	968,569,790.61
Autres produits opérationnels		9,472,355.98	12,802,920.08
Autres charges opérationnelles		-36,805,077.89	-137,117,595.81
Dotations aux amortissements, provisions de valeurs		-292,292,900.09	-483,850,244.11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		173,847,282.44	59,922,224.46
V- RESULTAT OPERATIONNEL		125,383,696.70	420,327,095.23
Produits financiers		11,847,100.74	15,238,974.89
Charges financières		-270,908,284.29	-164,875,047.78
VI-RESULTAT FINANCIER		-259,061,183.55	-149,636,072.89
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-133,677,486.85	270,691,022.34
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-189,206,602.64
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-84,076,308.89	71,888,612.60
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8,546,293,461.95	9,456,618,397.95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8,764,047,257.69	9,303,245,365.65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-217,753,795.74	153,373,032.30
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-217,753,795.74	153,373,032.30

المصدر: وثائق المؤسسة